الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2018

الموضـــوع

دور الإيرادات العادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقـدي و بنكي

إعداد الطـالبة:
دبابش مريم

إشراف الأستـاذ
دردوري لحسن

السنة الجامعية: 2017-2018

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، ولا تصمد الحاجات إلا إليه، الذي من علينا بهذه النعمة
وهيئ لنا أسبابها، والذي أمدنا بالعون والتوفيق، فله المن والفضل أولاً وأخيرا، ظاهرا وباطنا.

وأتقدم بصدق الوفاء والعرفانوالتقدير إلى المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور/ دردوري لحسن،على توجيهاته
ونصائحه القيمة منذ بداية الإعداد وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاما يزيد
من أجره. كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور/ غقال إلياس، والدكتورة/ ماجدولين
أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه الدراسة. وأيضاً يمتد الشكر
إلى عائلتي الغالية التي شجعتني ووقفت إلى جانبي على الدوام، وهنا لا أنسى صديقتي/شفري عفاف، على ما
أولته لي من متابعة ودعم مستمر ورحابة صدر لم أعهد لها مثيل.
وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والثناء لكل من دعمني ووقف معي
وشجعني طيلة فترة دراستي وفترة إعداد هذه الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل، وأنار سبيلنا بنور العلم، ومهد لنا طريق النجاح، أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي، أطال الله في عمرهما أمي وأبي.

إلى رفيق دربي زوجي أنار الله دربه وابنتي الحبيبة شيماء.

إلىأختي الغالية وإخوتي والى كل الزملاء والأصدقاء والأهل والأقارب.

إلى كل أساتذتي ومعلمي و كل من علمني حرفا في هذه الحياة

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، ولا تصمد الحاجات إلا إليه، الذي من علينا بهذه النعمة وهيئ لنا أسبابها، والذي أمدنا بالعون والتوفيق، فله المن والفضل أولاً وأخيرا، ظاهرا وباطنا.

وأتقدم بصدق الوفاء والعرفانوالتقدير إلى المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور/ دردوري لحسن،على توجيهاته ونصائحه القيمة منذ بداية الإعداد وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاما يزيد

من أجره. كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور/ غقال إلياس، والدكتورة/ ماجدولين أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه الدراسة. وأيضاً يمتد الشكر إلى عائلتي الغالية التي شجعتني ووقفت إلى جانبي على الدوام، وهنا لا أنسى صديقتي/شفري عفاف، على ما أولته لي من متابعة ودعم مستمر ورحابة صدر لم أعهد لها مثيل.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والثناء لكل من دعمني ووقف معي وشجعني طيلة فترة دراستي وفترة إعداد هذه الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الإيرادات العادية كأحد مصادر الإيرادات العامة في الموازنة،حيث تقوم هذه الدراسة على واقع تحليل تطور مكونات الإيرادات العادية ومدى استقرارها في الجزائر للفترة الممتدة بين 2008-2016، فأهم ما يميز هذه الإيرادات هي الضرائب لثباتها و تكرارها بصفة دورية، فهي ذات حصيلة وفيرة بحيث تمكن الدولة من القيام بسد متطلباتها الإنفاقية وهو الحل الأمثل و الفعال في يد الدولة خلال هذه الفترة للقضاء على عجز الموازنة العامة؛ إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة من الضرائب المباشرة و الضرائب غير لمباشرة في استقرار الإيرادات الجباية الإجمالية العادية أي تحديد فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات ضريبة معينة قد تؤدي إلى الزيادة أو النقصان في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية. و قد توصلت الدراسة إلى أن كل من إيرادات الضرائب على الدخولو الأرباح تؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية،في حين نجد أن إيراداتالسلع والخدمات وايرادات الحقوق الجمركية تؤديانإلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجبايةالعادية، و اعتماد نتائج هذه الدراسة من أجل الحكم على نجاعة الايرادات العادية و تجاوبها مع متطلبات تمويل الموازنة العامة.

Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur les revenus réguliers comme l'une des sources de recettes publiques dans le budget Cette étude est basée sur l'analyse de l'évolution des composantes des revenus réguliers et de leur stabilité en Algérie pour la période 2008-2016. ils sont le produit assez abondantes pour permettre à l'État de remplir les exigences du pouvoir d'achat et est la solution parfaite et efficace entre les mains de l'état au cours de cette période pour éliminer le déficit budgétaire, en plus de connaître l'ampleur de la contribution de chaque impôt des impôts directs et taxes pour stabiliser directement la

perception des recettes uniquement une esthétique régulière détermine si une augmentation de certaines recettes fiscales peut entraîner une augmentation ou une diminution de la stabilité des recettes fiscales totales. L'étude a révélé que les recettes fiscales d'entrer et de profits conduisent à une plus grande stabilité dans le total des recettes de collecte régulière, alors que nous constatons que les biens et services produits et les revenus des droits de douane mènent à la stabilité des revenus de collecte régulière totaux, et l'adoption des résultats de cette étude Afin de juger de l'efficacité des recettes ordinaires et de leur réponse aux exigences de financement du budget général.

الفصل الأول: عجز الموازنة العامة

تمهيد:

إن تنظيم مصروفات و إيرادات الدولة ليس جديدا بل كان معروفا لدى الحضارات القديمة. كما عرف المسلمون هذا التنظيم في الماضي و كانوا قد عرفوا تطورا مهما نسبيا في مفهوم الموازنة و قواعد جباية الأموال و قواعد إنفاقها. و لكن تنظيم الموازنة على أسس علمية واستخدام الموازنة كوسيلة للتوازن وكأداة للرقابة لم يظهر بشكل واضح إلا منذ زمن حديث نسبيا. وكانت التحولات النوعية لانطلاق المفهوم المعاصر للموازنة العامة و مبادئها الأساسية قد بدأت في أوروبا و انتقلت إلى الدول الأخرى.

وتنبع أهمية الموازنة العامة كونها تعتبر من أهم الأدوات المالية التي تملكها الحكومات لتحقيق المبادئ التي تسعى إليها عن طريق توزيع النفقات العامة و تحصيل الإيرادات العامة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها. ففي ضوء الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم، و في ضوء تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة في التزايد في مختلف دول العالم. و مع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه، والعجز في الموازنة العامة قد يكون سببه زيادة النفقات العامة، أو قلة الإيرادات العامة، أو أسباب أخرى، والعجز سيؤدي حتما إلى إعاقة نشاط الحكومة وإبطاء وتيرة النمو والتطور، لهذا فلابد من معرفة أسباب العجز، وهل هو مقصود وبتخطيط من واضعي السياسة المالية، أم هو غير مقصود؟

لذلك نحاول في هذا الفصل الإلمام بجميع هذه النقاط في العناصر التالية:

- **المبحث الأول: طبيعة الموازنة العامة**
- **المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة**
- **المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة**

المبحث الأول: طبيعة الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة المتبعة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولقد تطورت الموازنة العامة للدولة واتسعت عناصرها مع تطور دور الدولة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة

إن الموازنة العامة هي عمل تقني ذو بعد سياسي، يعبر عن توجهات الدولة وخططها في جميع الحقول المالية والاقتصادية والاجتماعية، وللتعرف على هذه الأخيرة سوف نتطرق لها بنوع من التفصيل في هذا المبحث.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعددت تعريفات الموازنة العامة وهذا بسبب اختلاف نظرة كل باحث أو مؤلف إلى الموازنة، وما يحاول أن يبرزه، والزاوية التي يرى من خلالها. و سأذكر فيما يلي، بعض التعريفات الواردة في كتب الموازنة العامة في هذا الخصوص:

- تعرف على أنها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة و إيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقه".[1]
- و عرفت أيضا "تلخيص لمختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، و الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها خلال سنة واحدة".[2]
- كما عرفت الموازنة بأنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة و تجاز بموجبه الجباية و الإنفاق".[3]
- والموازنة العامة "عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي للموازنة العامة :

"الموازنة العامة هي عبارة عن وثيقة تتضمن تقديرا مفصلا للإيرادات و النفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع".

الفرع الثاني:خصائص الموازنة العامة

من أهم ما يميز الموازنة العامة أنها:

1. **الموازنة العامة خطة مالية للدولة:**فهي تشمل جميع أوجه الإنفاق على البرامج والمشاريع التي ستعتمدها الحكومة في السنة المقبلة، ووسائل تمويلها لذلك تعتبر الموازنة العامة الأداة التمويلية لخطة التنمية الشاملة؛

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، " مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص555.

[2]-Paul A . Samuelson, William D. Nordhaus, **Economie**. Seizième édition, Paris: ECONOMICA, p 645.

[3]- عباس محمد نصر الله، " المالية العامة و الموازنة العامة "، منشورات زين الحقوقية والأدبية، 2015، ص2.

[4] .-Bigaut Christian, ‘finances publiques droit budgétaire’, marketing ,paris,1995,p 08

2. **الموازنة العامة توقع مستقبلي**:فهي تتضمن توقعا من السلطة التنفيذية لما ستحصله من إيرادات، وما سوف تصرفه من نفقات، حيث يقوم معدو الموازنة بتقدير وتوقع النفقات العامة و كذا الإيرادات العامة المحتمل الحصول عليها من المصادر المختلفة، و بذلك فهي توقع لما يمكن تحقيقه[5].

3. **الصفة التقديرية للموازنة**: من الواضح أن الموازنة صك تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة. وهذا يعني تعد لفترة معينة لاحقة؛

4. **سنوية الموازنة العامة**: كثيرة هي الدول التي جعلت من مدة الموازنة سنة كاملة. وبذلك كان تقدير النفقات و الواردات لسنة، كما أن الإجازة بالجباية و الإنفاق تمنح لسنة مدنية كاملة. و ذلك من أجل صعوبة إعداد الموازنة لفترة قصيرة أقل من سنة، وصعوبة التقدير للنفقات و الواردات لفترة طويلة تتعدى السنة.[6]

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العام

للموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة، و يظهر لنا ذلك من خلال بنودها، والتي من خلالها تسعى إلى أهدافها العامة على جميع المستويات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فالموازنة العامة تعتبر كواجهة تعكس النشاط الذي تمارسه الدولة فيمكن إظهار هذه الأهمية من حيث :

1. **أهميتها الاقتصادية**: إن الهدف وراء الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام المالية العامة و بخاصة (عجز الموازنة العامة) التمويل بالعجز و فائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل.[7]

ففي حالة التضخم يستخدم الفائض لسحب القوى الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في حالة الكساد فيستخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية، و ذلك في محاولة لرفع الدخل القومي؛

أصبحت الموازنة تستخدم كأداة لتقديم العون و الحماية الازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة عن طريق فرض رسوم عالية على المستوردات و إعفاء الصناعات المحلية من الرسوم و الضرائب.[8]

2. **أهميتها السياسية** :تستطيع السلطة التشريعية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية عند عرض خطة الموازنة العامة لمناقشتها واعتمادها في البرلمان، فالسلطة التشريعية يمكنها تعديل بنود الموازنة إذا رأت ضرورة لذلك، كما يمكنها رفض بعض البنود، فهي بذلك تؤثر على أعمال الحكومة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني، كما تستطيع السلطة التشريعية طلب معلومات عند تنفيذ الموازنة، وعند الانتهاء منها أي عند نهاية السنة المالية تراقب الحساب الختامي للوقوف على ما تم العمل به من خطة الموازنة.[9]

---

[5]- محمد شاكر عصفور، " أصول الموازنة العامة"، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص4.

[6]-مهدي محفوظ، " علم المالية العامة"، دون ذكر دار النشر، دون ذكر بلد النشر، الطبعة الرابعة، 2004، ص43-45.

[7]- عادل فليح العلي، "مالية الدولة"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 467.

[8]- عادل فليح العلي، طلال محمود كراوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، 1989،ص 278.

[9]- محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص7.

3. **أهميتها الاجتماعية** :تلعب الموازنة دورا مهما في إعادة توزيع الدخل، من خلال زيادة النفقات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة في مجالات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي الموجه أساسا إلى الفئات المحدودة الدخل؛[10] فهي تساعد على توزيع الثروات والدخول ففي الدول البترولية تتضمن بنود الموازنة إعانات متنوعة وخدمات مجانية، أما في الدول التي تعتمد الموازنة فيها بشكل رئيسي على الضرائب والرسوم التي تستقطع من دخول الأفراد و أرباح الشركات، فتكون هناك حالة من الترقب عند إعداد الموازنة خوفا من زيادة الضرائب الموجهة للنفقات المتوقعة للدولة.[11]

المطلب الثاني: أهداف و أنواع الموازنة العامة

إن الموازنة العامة ليست أرقاما وبيانات وحسابات فقط، وإنما هي أداة مالية بيد الدولة تتمخض عنها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسيةولها أنواع عديدة متميزة.

الفرع الأول: أهداف الموازنة العامة

تسعى الحكومات من خلال موازناتها إلى تحقيق عدد من الأهداف العامة، وتتضمن ما يأتي:

1- **الأهداف السياسية**: لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة و إيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، و هذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة و على سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة والموازنة تكون المرآة العاكسة لها.ومن الأهداف السياسية المتعاظمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي، و كذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان و أحيانا أخرى عاملا لاندثاره.مما سبق يمكن القول ان الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة، و المحافظة عليها من جهة أخرى، كما تعني الموازنة أيضا السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.[12]

2- **الأهداف الاقتصادية**: لم يعد التوازن الرقمي بين الإيرادات والنفقات هو هدف الموازنة بعد تدخلها في المجال الاقتصادي خصوصا والمجالات الأخرى عموما، إذ أصبحت الموازنة من خلال تنفيذها للسياسة المالية للدولة تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي مثلا تسعى إلى استخدام موارد الدولة في استثمارات ذات إنتاجية عالية تزيد من الدخل القومي وتحقق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وتوجه القروض التي تعالج عجز الموازنة إلى المجالات الإنتاجية لا الاستهلاكية حتى تساعد على سداد القروض مستقبلا والتخلص من هذا العجز تدريجيا، كما يرى المحللون الاقتصاديون إمكانية استخدام عجز الموازنة وفائضها لتحقيق التوازن الاقتصادي في الدولة فيمكن مثلا عند مستوى التشغيل الكامل- في فترات الرواج واستفحال التضخم استخدام فائض الموازنة (أي تكون الإيرادات أكبر من النفقات) لسحب جزء من القدرة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، وفي فترات

---

[10]- طاهر الجنابي، "علم المالية و التشريع المالي"، القاهرة، دار العاتق للكتاب، 2007، ص 108.

[11]- محمد شاكر عصفور، المرجع السابق، ص87.

[12]- السيد عطية عبد الواحد،" الموازنة العامة للدولة"، دار النهضة العربية، القاهرة ،1996ص24.

الكساد يستخدم عجز الموازنة (أي تكون الإيرادات اقل من النفقات) لدعم الاقتصاد بقوة شرائية الجديدة تمنعه من الانكماش.[13]

3-الأهداف الاجتماعية: إن تحقيق التوازن الاجتماعي- كهدف من أهداف الموازنة- لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي، إذ تعمل الموازنة على تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة، وتوجيه حصيلتها لتمويل أنواع من النفقات التي غالبا ما تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل: إعانات الضمان الاجتماعي، أو دعم بعض السلع الأساسية والتعليم والخدمات الصحية المجانية، مما يساعد على تقليل الفوارق بين الأفراد سعيا لتحقيق التوازن الاجتماعي[14].

4-الأهداف المالية: تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة ، حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها؛ فهي تكشف الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة.[15]

فمن خلال الدقة في تقدير عناصر الإيرادات و كذا تنميتها إضافة إلى ترشيد النفقات، و الحد من الواردات بكل ذلك نستطيع الاقتراب من التوازن المالي و بالتالي نستطيع الحد من العجز في الموازنة.[16]

5-الأهداف المحاسبية: تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية. إن الأهداف المحاسبية للموازنة تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة. مما سبق يتضح انه حتى تؤدي الموازنة رسالتها وبالتالي تحقيق الأهداف المطلوبة منها يجب رفع مستوى المهارة مع تحسين الأنظمة الإدارية و المحاسبية.[17]

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة

إن التطور الذي حدث في مفهوم الموازنة العامة على مر العصور و التطور في وظيفتها و الهدف منها، تسبب في ظهور أنواع عدة للموازنات العامة، وهي على النحو التالي:

أولا: الموازنة التقليدية

الموازنة التقليدية هي النموذج الأول للموازنة العامة بمفهومها الحديث، و تعتبر أقدم أنواع الموازنات الحكومية المعروفة حاليا، وأكثرها انتشارا في دول العالم. و يطلق عليها عدة مسميات منها:

---

[13] – وجيه احمد وجيه الخادم الوجيه، " الموازنة العامة في النظام المالي الإسلامي"، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة اليرموك الأردن، 1996، ص 28.

[14] – عادل فليح العلي و طلال محمود كراوي ، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سابق، ص 277.

[15] – وجيه أحمد وجيه الخادم الوجيه، المرجع السابق، ص29.

[16] - عادل فليح العلي و طلال محمود كراوي، المرجع سابق، ص 278

[17] – المرجع السابق، ص 279.

- **موازنة البنود** : وذلك بسبب تركيزها على بنود الموازنة، وما يرصد فيها من اعتمادات، وضرورة التقيد بالبنود عند الإنفاق.
- **موازنة الرقابة:** لأنها تركز على أحكام الرقابة المالية على النفقات العامة في الوزارات و المصالح الحكومية، لمنع اختلاس الدولة، وعدم صرفها في غير الوجوه المحددة لها، و عدم تجاوز الاعتمادات المرصودة في البنود عند الإنفاق، والتأكد من أن المواد والأجهزة وغيرها، المرصودة في اعتمادات الموازنة قد اشتريت فعلا ، (بدون الأخذ بعين الاعتبار، الأهداف، والغايات، التي اشتريت من اجلها).
- **الموازنة الجزئية، أو الموازنة المتدرجة، أو الموازنة المتزايدة جزئيا:** و ذلك لأن نفقاتها تزيد باستمرار، سنة بعد أخرى، بمعدلات صغيرة. فهي تعتبر نفقات السنة السابقة، أساسا مقبولا يمكن الاعتماد عليه لتقدير نفقات السنة القادمة. بنسبة مئوية صغيرة، سنويا(تبلغ ((5)) أو ((10))مثلا)عن معدلات الإنفاق في السنة المالية السابقة وذلك لأجل تغطية الزيادات المتوقعة في رواتب الموظفين، ولمواجهة الزيادات المتوقعة في تكاليف شراء المواد، ولتنفيذ البرامج والمشاريع الجديدة.[18]

ثانيا: موازنة الأداء و البرامج

تحليل مفهوم موازنة البرامج و الأداء كما يعرفها "بأنها الموازنة التي تبين الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات المالية، و تكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تحقيق الأهداف ومن ثم معرفة البيانات و المعلومات الكمية التي تقيس الانجاز".[19]

تقوم فكرة موازنة البرامج و الأداء على ربط الموازنة السنوية بخطة عامة، تحدد فيها التكلفة كل برنامج وأهدافه و توضح أولوية كل منها و توفير البيانات و المعلومات الكافية عن المنتج (سلعة أو خدمة) الذي تم إنجازه مقابل ما أنفق من أموال و تحليل البدائل التنفيذية لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.[20]

ثالثا: موازنة التخطيط و البرمجة

وهي من أحدث صور الموازنة العامة للدولة، وتجمع بين التخطيط والبرمجة بحيث تساعد عملية التخطيط على وضع الأهداف والطرق البديلة لتقييمها، وتساعد البرمجة في الاختيار بين الوسائل، لذلك تعتبر موازنة التخطيط و البرمجة ترجمة علمية للاختيار بين البدائل في شكل برنامج إنفاق قابل للتنفيذ، واستخدم هذا النوع من الموازنات لربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، لاسيما وأن موازنة البرمجة والتخطيط تهدف إلى الربط بين الاعتماد وبين تحقيق الأهداف المخططة كما تستخدم للمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وهكذا تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (تخطيط، تنفيذ، رقابة) وهناك سببان جوهريان يحددان الفلسفة الرئيسة التي تتبنى عليها فكرة موازنة التخطيط و البرمجة، أما الأول فهو ندرة الموارد المتاحة أمام الحكومة في مواجهة الطلب عليها لإشباع الحاجات المختلفة، واما الثاني فهو ضرورة أن تعمل الحكومة على الاختيار الرشيد بين البدائل تحقيقا للمصلحة العامة[21].

رابعا: الموازنة الصفرية

---

[18]– محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص207.

[19]– عدنان حسين خياط وآخرون، " اقتصاديات الموازنة العامة "، دار الايام للنشر والتوزيع، الجزء الاول، عمان، 2016، ص81.

[20]– مصطفى الفار، " الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص.

[21]– هارون خالد عبد الرحيم ابو وهدان، " دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية و طرق تفعيلها"، مذكرة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين–، 2014، ص22، من الموقع الالكتروني: .https://scholar.najah.edu< default< files.

عرف مؤتمر الأمم المتحدة موازنة الأساس الصفري بأنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية وأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية، و كما يقوم هذا الأسلوب على أساس أنه عند وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق، أو حجم النشاط السابق، أو حتى إذا كان هذا البند موجودا في السابق، ولا إلى طريقة الأداء المتبعة في السابق، بل توضع التقديرات وفق ما يجب أن تكون عليه هذه النفقات بعد دراسة حجم النشاط المطلوب، وطريقة إنجازه والتكاليف المتوقعة في ظل الظروف المتوقعة، بمعنى أن تقوم كل وحدة إدارية بتعديل تكاليفها كل سنة وفق المتغيرات التقنية وتطور البدائل، وليس مجرد تغيير التكاليف سنة بعد أخرى كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة. وهي أيضا أداة إدارية عملية لتقويم الإنفاق و تهدف إلى إعادة توجيه وتحويل المخصصات من برامج ذات أفضلية متدنية إلى ذات أولوية عالية وهي بهذا تؤدي إلى تحسين الفاعلية والكفاءة.[22]

مما سبق يتضح أن الموازنات تتعدد أنواعها وفقا للأهداف العامة التي ترغب الدولة في تحقيقها، بحيث تعكس الموازنة السياسات المالية التي تحاول الدولة تنفيذها، فمن وجهة نظر الباحث لا يوجد نوع مثالي تحرص البلدان المختلفة على وتنفيذه بل هناك عدة عوامل اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه وقانونيه هي من تحدد نوع الموازنة ألمستخدم فالطبيعة الخاصة لكل بلد تختلف باختلاف ظروفها.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية و المراحل المختلفة للموازنة العامة

يحكم عملية إعداد الموازنة ضوابط وقواعد عامة لابد أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة للدولة، سنحاول في هذا المطلب التركيز على كيفية إعداد الموازنة بمراحلها المختلفة وفق القواعد والمبادئ الأساسية التالية:

الفرع الأول: القواعد الأساسية للموازنة العامة (المبادئ)

أولا: مبدأ سنوية الموازنة العامة

يقضي مبدأ السنوية بان توضع الموازنة لمدة سنة. و قد جاء نص القانون اللبناني ليحدده بسنة مقبلة. أي أن تصديق السلطة التشريعية ينتهي مفعوله بانتهاء السنة، و يكون على السلطة التنفيذية عندئذ أن تعود إلى السلطة التشريعية لإقرار موازنة جديدة للسنة المقبلة.[23]

ولا يشترط توافق السنة المالية مع أي مناسبة تاريخية بذاتها، و لذلك لا تتبع الدول المختلفة سنة مالية واحدة، بل تختلف بداية ونهاية السنة من دولة لأخرى، وفقا لأي تقيم معتمد، يعتبر ملائما للسلطتين التشريعية و التنفيذية في الدولة. و يحدث هذا بصفة دورية، مع عرض مشروع الموازنة، في كل مرة على البرلمان لمناقشته و إقراره. ومن مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة هي:

1 إن السنة مدة تمثل دورة كاملة من دورات النشاط الحكومي، مما يضمن استمرارية الرقابة السياسية من المجالس النيابية على أعمال السلطة التنفيذية، بشكل دوري و فعال.

[22]- عدنان حسين الخياط وآخرون، مرجع سابق، ص97.

[23]- عباس محمد نصر الله، مرجع سابق، ص71.

2 إن السنة مدة طبيعية متكاملة لاحتوائها على الفصول الأربعة، وتأثيرها على المتغيرات التي تطرأ على النفقات والإيرادات العامة، بالزيادة أو النقصان. والسنة وحدة قياسية موحدة لكثير من مقومات الحياة الإنسانية والطبيعية.

3 فإذا تم إعداد الموازنة العامة لمدة تقل عن سنة، فإنها في هذه الحالة تكون غير شاملة لكل أوجه الإنفاق العام، أو لبعض الإيرادات العامة ذات الطبيعة الموسمية، فلتحضير الموازنة العامة للدولة و مناقشتها واعتمادها يتطلب من الوقت والجهد ما يجعل من الصعب تكرارها في فترة تقل عن سنة، وكذلك من الناحية السياسية تجعل من الرقابة عملية مرهقة ومعطلة للسير الحسن للمصالح العامة.

4 أما إذا تجاوزت مدة الموازنة العامة السنة، فإن ذلك يجعل من الصعب الوصول إلى وضع تنبؤات دقيقة عن التطورات الاقتصادية المستقبلية، مما يحول دون وضع تقديرات دقيقة للنفقات والإيرادات العامة، لطول المدة الفاصلة بين إعداد التقديرات وتحقيقها. ومن الناحية السياسية تضعف رقابة السلطة التشريعية للحكومة وتصرفاتها المالية[24].

ثانيا: : مبدأ وحدة الموازنة العامة

إن مبدأ وحدة الموازنة ينطوي على مدلولين: مدلول مادي، و يتطلب أن تحتوي الموازنة على جميع العمليات المالية للدولة، أي مجموع الإيرادات و النفقات، ومدلول شكلي، و بموجبه يجب أن تجمع الإيرادات والنفقات كافة في وثيقة واحدة شاملة.

فمن الناحية المادية، يمكن أن تظهر موازنة الدولة في عدة وثائق، و لكن المهم أن تعرض جميعها على السلطة التشريعية، حتى ولو قدمت في جداول متعددة. فالمهم هو استخدام السلطة التشريعية حقها في مراقبة النفقات و الإيرادات.

أما من الناحية الشكلية، فإن تطبيق مبدأ وحدة الموازنة يتطلب أن تدرج كل إيرادات الدولة و مصروفاتها في وثيقة واحدة شاملة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها. و الغرض من ذلك هو عرض الموازنة في أبسط و أوضح صورة حتى يمكن أن تعكس بدقة الوضع المالي للدولة، و يسهل عملية الرقابة.[25]

وفيما يلي سنتعرف على أهم الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة:

1 **الموازنة الملحقة**:يكون موضوع الموازنات الملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية و التي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن.[26] و هي موازنات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري حيث توضع لهذه المرافق موازنات مستقلة تشتمل على إيراداتها و تلحق بموازنة الدولة. و تعتبر الموازنة الملحقة للبريد و المواصلات الموازنة الوحيدة الملحقة بموازنة الدولة في الجزائر.[27]

2 **الموازنة المستقلة**: مثل الموازنات الملحقة توضع الموازنات المستقلة خصيصا للمؤسسات العامة ذات الطابع الاستثماري و التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة. ولكن ما يميزها عن الموازنة الملحقة هو

---

[24]– جمال لعمارة، " أساسيات الموازنة العامة للدولة "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص63.

[25]– محمد عبد العزيز المعارك وعلي شفيق، " أصول وقواعد الموازنة العامة "، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2002، ص16.

[26]– المادة 44، من القانون 17/84.

[27]– عباس محرزي، " اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص401.

أنها لا تدخل في مستند الموازنة العامة للدولة، بل تنظم في بيانات خاصة مستقلة و منفصلة عنها. كما أنها لا تعرض على التشريعية للتصديق عليها، فتعد و تنظم من قبل مجالس الإدارة لهذه المؤسسات و من ثم تعرض على وزارة الوصاية ووزارة المالية للتصديق عليها؛

3 **الموازنة الاستثنائية:** فهي التي تعد عادة لتلبية أوضاع طارئة غير عادية، كالموازنات التي توضع في أوقات الحروب أو في الأوقات التي تليها لإعادة الإعمار، كذلك الموازنات التي توضع خصيصا للقيام بمشاريع باهظة لا يمكن للموازنة العادية القيام بها. فإنها تعتبر موازنات استثنائية ذات طابع مؤقت ينتهي مبرر وجودها بانتهاء الوضع الاستثنائي؛

4 **حسابات الخزينة خارج الموازنة:**هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العامة للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ لا تلبث أن تعيدها بعد مدة لأصحابها كتأمين المناقصات التي ترد لأصحابها بعد انقضاء سببها، وبذلك لا يمكن عدها إيرادات للموازنة العامة، فهذه الأموال التي تدخل الخزينة وتخرج منها لا تذكر عادة في موازنة الدولة، بل ترد في حسابات خارج الموازنة، ولذلك اعتبرت استثناءات من مبدأ وحدة الموازنة.

ثالثا:مبدأ شمولية الموازنة العامة

إن مبدأ شمول الموازنة يعني بأن تدون في الموازنة جميع نفقات الدولة و جميع إيراداتها، دون إغفال أو إنقاص أي جزء من هذه النفقات أو الواردات. بشكل أوضح يقضي مبدأ الشمول بأن تدون في حقل النفقات من الموازنة، كل النفقات التي تبذلها الدولة مهما كانت الغاية من إنفاقها، وأن تدون في حقل الواردات كل المبالغ التي تجبيها الدولة مهما كان مصدرها أو مقدارها.[28]

و كغيرها من قواعد الموازنة العامة يصعب تطبيق هذه القاعدة، من بينها:

الموازنة المستقلة
الموازنة الاستثنائية
الموازنة الملحقة
الحسابات الخاصة بالخزينة

رابعا : مبدأ توازن الموازنة العامة

تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة "سنويا"، وأن لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها. و بعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة العادية للدولة، في حدود إيراداتها العادية، فلا يكون في الموازنة العامة للدولة عجز، ولا فائض.

وتستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي، الذي كان يرى ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة سنويا. وأنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة، والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة العادية، كي لا تؤدي ذلك إلى مشكلات اقتصادية؛

[28]- مهدي محفوظ، مرجع سابق، ص 48.

غير أن الفكر المالي الحديث، ابتعد عن التوازن الحسابي للموازنة العامة، و استبدله بالتوازن العام، الذي يمكن أن يتحقق في ظل وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة، حسب الأوضاع الاقتصادية حيث أصبح من الممكن إحداث عجز منظم في الموازنة وصولا إلى تحقيق التوازن العام، بمعنى توازن الاقتصاد القومي، وأصبح الفكر المالي الحديث لا يقدم اهتماما لتوازن الموازنة بقدر ما يقدم الاهتمام لكيفية جعل الموازنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[29]

خامسا : مبدأ عدم التخصيص (الشيوع)

يتفق المفكرون التقليديون على ضرورة أن لا تكون الإيرادات العامة و النفقات العامة مشاعة في الموازنة، دون إجراء تحديدات متقابلة بين الجانبين، بحيث تعتبر الإيرادات العامة بمجملها كتلة متكاملة، دون التمييز بين مصادرها، لتغطية متطلبات مجموع النفقات العامة على وجه الشيوع، بمعنى أن لا تكون هناك أية صلة حقوقية بين الإيرادات و النفقات.

لذلك بمصطلح على تسمية هذه القاعدة بقاعدة "شيوع الموازنة" أو "عدم تخصيص الإيرادات" بمعنى أن تكون الإيرادات شائعة الاستعمال في مواجهة مجموع النفقات. إذ قد يترتب على تخصيص إيرادات معينة لتمويل نفقات ما، أن تفقد الموازنة العامة مرونتها، حيث لا يمكن نقل فائض مصروفات باب إلى باب آخر. و لذلك فإن هذه القاعدة تعني عدم تخصيص إيراد إقليم معين للصرف على خدمات الإقليم، وهو ما يمكن أن يطلق عليه عدم التخصيص المحلي.[30]

الفرع الثاني: المراحل المختلفة للموازنة العامة (دورة الموازنة)

الموازنة العامة عملية سنوية متكاملة المراحل، تبدأ بمرحلة الإعداد والتحضير مروراً بمرحلتي الاعتماد والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المراجعة والرقابة، بحيث تتكامل الموازنة العامة مع عملياتها السنوية الأخرى في إطار حركة النشاط الاقتصادي العام، وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل والإجراءات وتدابير خاصة بكل مرحلة وتقوم بذلك جهات متخصصة تعمل وفق إطار قانوني معين.

أولا: مرحلة إعداد الموازنة العامة

يعتبر إعداد الميزانية عملا إداريا فنيا و لذلك فانه يسند في جميع الدول إلى السلطة التنفيذية. و قد قيلت في تبرير ذلك عدة مبررات أهمها:

أ)- إن السلطة التنفيذية هي المسئولة عن تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية، و لذلك كان من الطبيعي أن تعطي لها الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف و أهمها الحق في إعداد الميزانية أي وضع التقديرات اللازمة لتنفيذ برامجها.

ب)- السلطة التنفيذية اقدر من السلطة التشريعية على تحضير و إعداد الميزانية فهي تملك مجموعة من الأجهزة الإدارية و الفنية القادرة على إعداد الميزانية بشكل قريب من الواقع.

ج)- إن السلطة التنفيذية أكثر قدرة على معرفة حاجات المجتمع و مشاكله و تحديد الأولويات فيما بينها و ذلك بما لها من خبرة واسعة في تنفيذ ميزانيات السنوات السابقة.

---

[29]- محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص61.

[30]- جمال لعمارة،" أساسيات الموازنة العامة للدولة "، مرجع سابق، ص90.

و يتم إعداد مشروع الميزانية عادة من أسفل إلى أعلى، حيث تقوم كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة بإعداد تقديرات لما يلزمها من نفقات و ما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد ميزانيات. ثم ترفع هذه التقديرات إلى الإدارات الأعلى منها لدراستها و تنسيقها.

وعلى ضوء هذه البيانات يقوم أمين الخزانة (المالية) بالتعاون مع اللجان المختصة بإعداد مشروع الميزانية الذي يرفع بعد مناقشة من قبل السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية التي تقوم بمناقشته و اعتماده.[31]

ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

السلطة المختصة باعتماد وإجازة الموازنة هي السلطة التشريعية. فهذا الاعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الموازنة موضع التنفيذ وذلك طبقا للقاعدة المشهورة " أسبقية الاعتماد على التنفيذ ".[32] يبدأ المجلس النيابي بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات على أساس حاجات المجتمع العامة ودون التقيد بقرار محدودية الإيرادات، بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات. وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الموازنة، أي قبل بداية السنة المالية، لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور على الأقل للسلطة التشريعية.[33]

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

تتولى وزارة المالية، باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية، مهمة تنفيذ الموازنة، فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الموازنة العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس.[34] يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة. إن أخطاء الإيرادات قد تعوض بعضها البعض، بحيث يزيد الإيراد في بعض البنود كما كان مقدرا ويقل في البعض الآخر. أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعوض إلا في حدود ضيقة، وهذا يختلف من دولة لأخرى وحسب الضرورة. وكلما كان تحضير وإعداد الموازنة محكماً، كلما كان تنفيذ الموازنة دقيقاً ومتطابقاً مع الواقع العملي[35].

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة

تتميز المراحل الثلاثة الأولى لدورة الموازنة العامة وهي الإعداد والاعتماد والتنفيذ بتتابعها واستقلالية بعضها عن بعض، أما مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة، فهي ليست مرحلة مستقلة تأتي في ختام دورة الموازنة، ولكنها مرحلة متداخلة، أي مصاحبة للمراحل السابقة، بل تمتد لتشمل مرحلة ما بعد الانتهاء من التنفيذ ، من خلال مناقشة السلطة التشريعية للحساب الختامي للموازنة العامة.

---

[31]– منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص 198.

[32]– سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص373.

[33]– محمود حسين الوادي،" مبادئ المالية العامة "، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، 2006، ص149.

[34]– سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص379.

[35]–محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص149.

والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و أجازتها السلطة التشريعية. وبمعنى آخر، أن كل عملية مالية يقوم بها أي مشروع تستلزم وجود رقابة مالية من نوع معين. فمن باب أولى، تكون الحاجة إلى المراقبة على تنفيذ الموازنة العامة أكثر ضرورة وحيوية، وذلك بسبب: كبر حجم عملياتها، و ما ترتبط به هذه العمليات من آثار توزيعية للدخل القومي الحقيقي بين الأفراد والفئات والطبقات، وأخيرا ما تسهم به هذه الموازنة في التطور العام. الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع.[36]

و تتنوع الرقابة وفقا لسلطة أو جهة الرقابة حيث توجد الرقابة التشريعية و التنفيذية و القضائية:[37]

- **السلطة التشريعية:** لها سلطات مالية واسعة تهدف لتمكين ممثلي الشعب من مراقبة الأداء المالي للحكومة و توجيه و تصحيح أي انحرافات عن الخطط أو الأهداف الشعبية، تعتبر صلاحية السلطة التشريعية في المصادقة على الموازنة العامة (كخطة مالية).
- **السلطة التنفيذية:** فتشمل رقابة الجهات السياسية و الإدارية العليا مثل رئيس الدولة و مجلس الوزراء و كبار الإداريين، و تقوم هذه الجهات برسم السياسة المالية للدولة و تضع المعايير و الخطط و الأهداف و التعليمات الأساسية التي يجب إتباعها من كافة أفراد و أجهزة الإدارة المالية و العامة و هنا تتأكد الرقابة من خلال السلطة الرئاسية و التسلسل الهرمي للإدارة الحكومية و من خلال وزارة المالية و أجهزتها المتخصصة.
- **السلطة القضائية:** تحتل مكانة هامة في مجال الرقابة المالية العامة، حيث من خلال سلطتها الواسعة في مجال التأكد من تطبيق القوانين تستطيع الهيئة القضائية (الإدارية) مراقبة تنفيذ القوانين المالية و اتخاذ الإجراءات لتصحيح أية انحرافات عنها. تتولى المحاكم الإدارية النظر في القضايا و المنازعات و المخالفات الإدارية و المالية التي تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها طرفا فيها.

المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة

إن الإيرادات العامة و النفقات العامة أداتان مهمتان في من أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور في الفكر الاقتصادي السائد و دور الدولة عبر مختلف عبر مختلف المراحل لم يكن تأثيره فقط على النفقات العامة و تطور مفهومها، بل انعكس بالمثل على مفهوم و دور الإيرادات العامة في كل مرحلة، و يأتي ذلك كون أن الإيرادات العامة و النفقات العامة مكملتان لبعضهما البعض، فأي إنفاق عام تريد الدولة إجراءه لتحقيق أهدافها المختلفة يحتاج لأموال عامة لتغطيته.

المطلب الأول: النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية. و ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

[36]- سوزي عدلي ناشد، مرجع السابق، ص387

[37]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 176-177.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

من أهم التعارف الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

" النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة".[38]

"وتعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام".[39]

وهناك تعريف آخر للنفقة العامة: "فالنفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة".[40]

ومن التعريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

تحظى النفقات بمختلف أنواعها اهتماماً كبيراً لدى السلطات العليا في الدولة فيتم تقسيمها وتصنيفها حسب الأولويات الخاصة بكل دولة، لذا لا يوجد تقسيم أو تصنيف معين تلتزم به كافة الدول، ولكن لاحظ الباحث من خلال تتبع أراء بعض كُتاب المالية العامة تقسيم النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين أولهما التقسيم النظري العلمي، وثانيهما التقسيم الوضعي العملي.

أولا: التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة:

يأتي تحت هذا العنوان معايير مختلفة يمكن الاستناد إليها عند التفريق بين مختلف أنواع النفقات العامة على النحو التالي:[41]

1- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يأتي هذا التقسيم كنتيجة للتطور الذي حدث في ظل الفكر الاقتصادي الحديث لدور الدولة التي لم تعد محايدة تجاه النشاط الاقتصادي لها، بل تستخدم النفقات العامة كأداة هامة للقيام بوظائفها المختلفة، الأمر الذي جعل لكل وظيفة تقوم بها الدولة نفقات خاصة بها، ويتميز التقسيم الوظيفي بالبساطة والوضوح بما يجعل أفراد المجتمع على دراية بأوجه النشاط الحكومي المختلفة ومدى اهتمام الحكومة بكل منها، كما يساعد هذا التقسيم على توفير الإحصائيات التي تساعد في تحديد الاتجاه العام للإنفاق الحكومي، و تظهر النفقات العامة للدولة تبعاً لوظائفها حسب التالي:

1-1 **النفقات العامة الاقتصادية** :وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل المشاريع الاقتصادية، المنح والإعانات الاقتصادية، نفقات توفير الطاقة والنقل وكذلك مشاريع البنية الأساسية.

2-1 **النفقات العامة الاجتماعية:**كمخصصات التكافل الاجتماعي، والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

---

[38]- محمد الصغير بعلي، " المالية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص23.

[39]- علي لطفي، " المالية العامة- دراسة تحليلية- "، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص182.

[40]- حامد عبد المجيد دراز، " مبادئ المالية العامة " دار صفاء للنشر، عمان، 1999، ص381.

[41]- هارون خالد عبد الرحيم ابو وهدان، مرجع سابق، ص39.

3-1 **النفقات العامة الإدارية** :تتضمن نفقات إدارة المرافق العامة من رواتب وأجور الموظفين الحكوميين، ومصاريف إعداد وتدريب وتأهيل الجهاز الإداري للقيام بالأعمال المنوط به على أكمل وجه، وكذلك تكاليف توفير الأمن الداخلي.

4-1 **النفقات العامة العسكرية** :تشمل في طياتها كافة النفقات اللازمة لحماية الدولة والدفاع عنها من أخطار ومطامع الغير، سواء كانت رواتب وأجور أو معدات وتقنيات دفاعية وبرامج مسلحة لذلك الغرض.

5-1 **النفقات العامة المالية** :تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

2- **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة:**

1-2 النفقات العامة العادية:وهي كافة النفقات التي تظهر بشكل متكرر سنوياً في الموازنة العامة للدولة، والتكرار هنا لا يعني ثبات القيمة المالية في الموازنات المتعاقبة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الرواتب والأجور أو نفقات الصيانة أو العدالة.

2-2 النفقات العامة غير العادية: يمكن وصف هذه النفقات بالاستثنائية التي لم تظهر بشكل دوري في الموازنة العامة للدولة، وإنما تظهر كلما اقتضت الحاجة إليها كنفقات الحروب ومكافحة البطالة أو مواجهة الكوارث الطبيعية.

3- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:يعتمد هذا القسم على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة الى قسمين :

1-3 **نفقات عامة مركزية**: تتضمن كافة النفقات الموجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله كنفقات الأمن والدفاع، وبالتالي ينتفع منهاالمجتمع ويتحمل كامل عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة.

2-3 **نفقات عامة محلية**:وتشمل النفقات الموجهة لصالح إقليم معين أو منطقة داخل الدولة ويعود نفعها لهذا الإقليم دون باقي أقاليم الدولة، مثل مصروفات الكهرباء والماء والهاتف.

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

بالإضافة إلى التقسيمات السابقة التي تستند الى معايير علمية، توجد تقسيمات أخرى تختلف عن التقسيمات العلمية، هي التقسيمات العملية، و نجد فيها ثلاث تقسيمات رئيسية و هي:[42]

1- **التقسيم الإداري**:ويتم هذا التقسيم أساسا على الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثلا لوزارات والهيئات والمؤسسات العامة و ذلك على حسب العمل الوظيفي لكل دائرة و بعده يتم التقسيم داخل الوحدة الإدارية الأقل في التنظيم الإداري و الأصغر فالأصغر.

2- **التقسيم الوظيفي**: في هذا التقسيم تقسم النفقات العامة الى عدة مجموعات إنفاقيه، وكل مجموعة تكون مرتبطة بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة فتقسم عادة الوظائف الحكومية إلى وظيفة الدفاع وظيفة الأمن الداخلي، وظيفة الزراعة و وظيفة الصحة، و ما تجدر الإشارة إليه أنه يتم توزيع النفقات على هذه الوظائف و ذلك بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه النفقات،فالوظيفة الواحدة قد يتم

[42]- طارق الحاج، " المالية العامة "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص126.

تأديتها من طرف أكثر من جهة إدارية تابعة من الوزارات الحكومية، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من خلال وزارة الصحة، و من خلال وزارة التربية الوطنية (الصحة المدرسية)...إلخ، و منه فإن تحديد النفقات العامة على البرامج الصحية يستلزم تحويل النفقات المتوقعة لكل وزارة على البرامج الصحية و مجموع المنفق على البرامج الصحية و وذلك بمختلف الجهات الإدارية (الوزارات) يمثل الإنفاق العام على وظيفة الصحة.

3- **التقسيم الاقتصادي**: ويركز هذا التقسيم على المهام والأعمال المختلفة التي تمارسها جميع إدارات الدولة، وذلك شرط أن توزعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، خدمات...إلخ)، ويهدف التقسيم الاقتصادي إلى التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية فكل وحدة إدارية تحتوي على نفقات جارية ونفقات رأسمالية(الأثاث...الخ).

– و يمكن الإلمام بأهم تقسيمات النفقات العامة في الشكل التالي:

شكل رقم 1

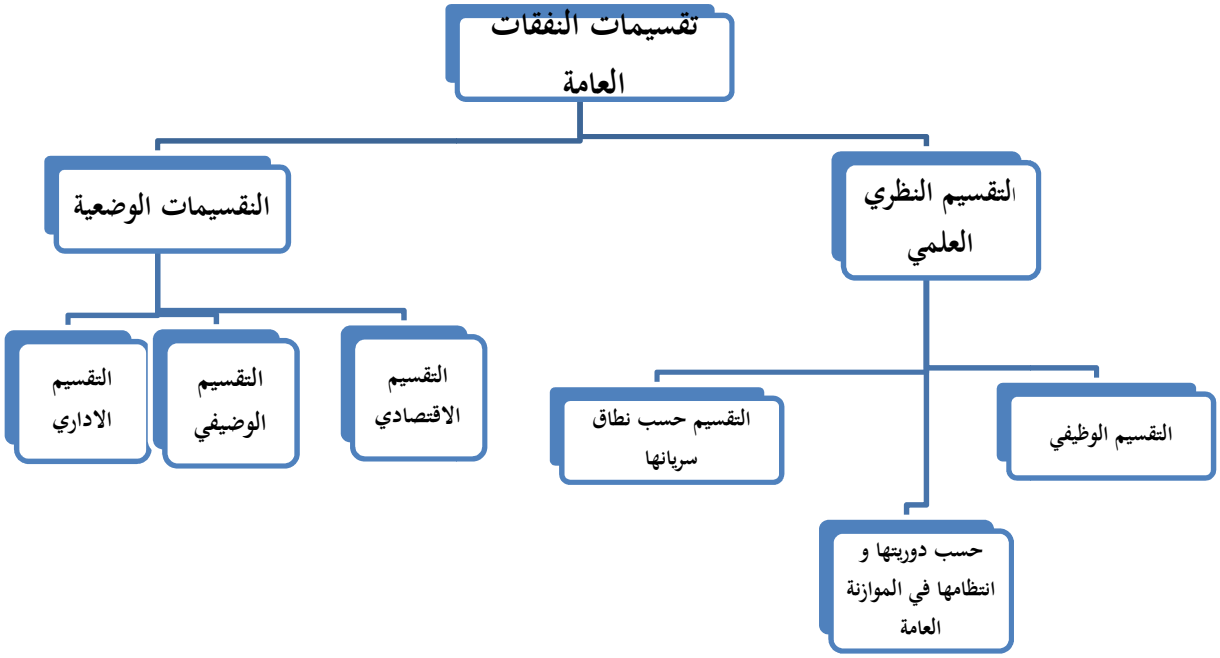

الشكل رقم 1: تقسيمات النفقات العامة

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

مباشرة الدولة لمهامها المتزايدة يتم عن طريق إنفاقها الذي يغطى بالإيرادات العامة، فتختلف مصادرها من دولة إلى أخرى طبقا للنظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لكل دولة.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي مجموع الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[43]

كما يمكن تعريف الإيرادات العامة بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أومن أنشطتها وأملاكها الذاتية أومن مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف "الاقتصادية والاجتماعية والمالية".[44]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الإيرادات العامة:

بأنها "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع حاجات العامة".

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة

لقد حاول الكتاب تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص:[45]

أولا: الإيرادات الأصلية و الإيرادات المشتقة

1- **الإيرادات الأصلية:** ما تحصل عليه الدولة من أملاكها وهي ما تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية.
2- **الإيرادات المشتقة:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين، ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا الدومين. ومن الأمثلة على هذا النوع من الإيرادات الضرائب و الرسوم و الرخص ...الخ.

ثانيا: الإيرادات الجبرية والإيرادات غير الجبرية:

وهذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على إيرادات.

1- **الإيرادات الجبرية:** تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه (مثل الضرائب ، الغرامات، القروض الجبرية).
2- **الإيرادات غير الجبرية:** تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه (إيرادات المشروعات العامة الرسوم القروض الاختيارية)

---

[43]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص85.
[44]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي،) القاهرة: مكتبة زهراء الشرق،1997، ص63.
[45]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص48

ثالثا: الإيرادات الإدارية غير الضريبية:

وتأتي من ممارسة الدولة لوظيفتها كحكومة أو هي الإيرادات السيادية (الرسوم ، الغرامات ، الرخص،الإتاوات).
وبشكل عام تؤخذ الإيرادات الإدارية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة ... والاقتطاعات من الأفراد تتحدد في حدود تكلفة الخدمة العامة المقدمة أي ما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد أو أفراد.

رابعا:الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية:

1- **الإيرادات العادية** : تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية ، (دخل الدومين، الضرائب، الرسوم).
2- **الإيرادات غير العادية** : هي الإيرادات الاستثنائية ، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة (القروض ، عملية الإصدار النقدي ، الهبات و الهدايا ....) .

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة

يعد عجز الموازنة العامة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية او ما يعرف بدول العالم الثالث. كما يمكن النظر الى عجز الموازنة العامة باعتباره أحد المحاور الأساسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، فضلا عن أن حجم هذا العجز ونطاقه بل وطبيعته، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام من حيث تحصيله وأسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام.

من هنا أصبحت الحاجة ملحة لتحديد مفهوم العجز في الموازنة العامة وأنواعه، إضافة الى التعرف على أسباب حدوثه وما ينجر من آثار لسياسة العجز في الموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

إن النظرة إلى عجز الموازنة العامة قد شهدت تطورا كبيرا، وذلك كنتيجة لتطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمجالات الأخرى، أضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم (بدءا من أزمة 1929 وانتهاء بأزمة 2008) والتي أدت إلى ظهور العجز وتفاقمه في موازنات الدول.

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة

تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، و جاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل لعجز الموازن وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

- "يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ".[46]

[46]- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة (رؤى و سياسات معالجته)، مع اشارة للعراق للمدة 2003-2012، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 81، العدد6، ص295.

- كما يعرف "هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي عن حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني إن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، و هذا ما يسبب تضخما في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض".[47]
- وعجز الموازنة العامة "ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها".[48]

وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة، يمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية و الإيرادات الحكومية.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

هناك العديد من أنواع العجز نذكر منها:

أولا: العجز الجاري

عبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وهو بهذا الاعتبار يعطي وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول، والمنطق الكامن في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة، وفي الستينات من القرن السابق كانت القناعة السائدة هي أن الإنفاق الجاري ينبغي تمويله من خلال الضرائب.[49]

ثانيا:العجز التشغيلي

ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين(للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم[50].

ثالثا: عجز طارئ أو مؤقت

وينشأ مثل هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية موازنة و بتقديرات صحيحة بحيث تتساوى فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة إلى أنه عند تنفيذ الموازنة إثناء السنة المالية، قد تعصف بالاقتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة ، و يظهر هذا العجز كذلك في حالة الأزمات الاقتصادية التي تعمل الدولة هنا على زيادة حجم إنفاقها من اجل العمل على حل الأزمة و بالتالي يحصل عجز في الموازنة العاملة[51].

---

[47]- محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي و طرق علاجه، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 15، جوان 2014،ص279.

[48]-Jean, yves capvl0.oliviergarnier. édition Hatier dictionnaire et Sciences Sociales.paris 2002. p26

[49]- كردودي صبرينة و جمال لعمارة، تمويل عجز الوازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر،2007،ص136.

[50]-المرجع السابق، ص137.

[51]-هزرشي طارق و لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري2011، ص5.

رابعا: العجز البنيوي أو الهيكلي

يظهر العجز البنيوي أو الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد ، و هو يظهر على شكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن ، و هذا النوع هو الأكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة ، نظرا لعدم تزايد الإيرادات بنسبة تعادل تزايد النفقات ، فالعجز هنا ليس طارئا بل بنيويا يشمل جميع البنية الاقتصادية للدولة ، و ينتج عن الوسائل المالية تقسها التي تعتمد عليها الدولة في إعداد الموازنة ، إذا حاولت الدولة القضاء على هذا العجز بزيادة العبء الضريبي ،فان الزيادة في نسبة الضرائب للأسباب التالية:[52]

1- رد فعل المكلف تجاه النظام الضريبي ف: عندما يشعر المكلف بثقل العبء الناشئ عن مجمل الضرائب و الرسوم فإن ذلك يدفعه إلى التهرب من دفع الضرائب.
2- الزيادة المطردة و السريعة في النفقات: فعندما تزيد النفقات زيادة سريعة و مستمرة لا يمكن ان تلحق بها زيادة الإيرادات العامة.
3- الارتفاع في نسبة حجم النفقات على الدخل القومي بحيث ان الزيادة في الدخل القومي لا تنعكس بزيادة في الإيرادات العامة مماثلة للزيادة في النفقات العامة.

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة

تعتبر ظاهرة العجز بالموازنة العامة ظاهرة مركبة ومعقدة، بسبب عواملها المتشابكة والمعقدة وتتعدد المؤثرات التي تساهم في إحداث العجز، فبعض هذه الأسباب يعود إلى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها يعود إلى التغيرات الحاصلة في الموارد المالية العامة للدولة، والبعض الأخر يرجع إلى أسباب وظروف قاهرة وطارئة خارجة عن إرادة الدولة. وتتلخص هذه الأسباب في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: ازدياد النفقات العامة، وقلة الإيرادات العامة، وسوء التسيير والإدارة المالية.

الفرع الأول: زيادة النفقات العامة

اهتم علماء المالية العامة كثيرا بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة،ولهذه الظاهرة عدة أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية ومالية وإدارية تكفل الدولة بوظائف جديدة اضطرها للزيادة في الإنفاق، وتوسع الدولة في القيام بوظائفها. ومن أهم أسباب زيادة الإنفاق العام:[53]

1 **الأسباب الاجتماعية:** وهذا بسبب الزيادة الموجهة للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي نظرا للتزايد المستمر لعدد السكان مما ينتج عنه زيادة في الطلب المحلي.
2 **زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية:**بسبب الحروب والمشاكل الداخلية، فعند تعرض الدولة إلى عدوان خارجي، ينتج عنه زيادة في النفقات من اجل التسليح و التجنيد وهو أمر لم يكن مطروحا في الموازنة، ونفس الشيء عند وجود خطر في الدول المجاورة.

[52]-هزرشي طارق و لباز الأمين، مرجع سابق، ص5.

[53]- خالد إبراهيم سيد أحمد، " المالية العامة"، بحث منشور على الموقع الالكتروني: (www. Kau. Edu.sa)، تاريخ الاطلاع: 03-05-2018.

3 **تزايد أعباء الديون الخارجية والداخلية:** مما ينتج عنه زيادة في الإنفاق لسداد الديون الفوائد المترتبة عنها، فإذا كان العجز هو سبب الاستدانة فقد وصل الأمر خاصة في الدول النامية إلى أن أصبحت الاستدانة قائمة من أجل سداد الديون السابقة وفوائد هذه الديون.

4 **سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام** :نتج عنه زيادة النفقات للخدمة المدنية، خصوصا بند الرواتب والأجور والمعاشات والمزايا العينية.

5 **الأزمات الاقتصادية**:تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، لأنها تؤدي إلى نقص الموارد المالية للدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على تأدية ما عليهم من واجبات مالية من ناحية، و ما تتطلبه هذه الأزمات من الدولة من زيادة في حجم النفقات لإعادة النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

6 **الكوارث الطبيعية**:عند حدوث الكوارث الطبيعية وهي أمور لم تكن ضمن بنود الموازنة كالزلازل والفيضانات والبراكين، فتزداد النفقات العامة من أجل تعويض الخسائر ومساعدة المتضررين.

الفرع الثاني: قلة الإيرادات العامة

مع تطور الدولة وتوسعها في وظائفها التقليدية وتوليها وظائف جديدة ازدادت نفقاتها، ولكن هذا التطور لم يسايره تطور في الإيرادات العامة بل نجد أن الدول النامية تعاني من انخفاض في الإيرادات، فهذه الدول تعاني من مشاكل بنيوية في الإيرادات الضريبية نتيجة ضعف هيكل النظام الضريبي وسوء وظائفه.[54]

ومن أسباب قلة الإيرادات العامة انخفاض حصيلة الضرائب:

حيث تتوقف حصيلة الضرائب على عدة عوامل كالدخل القومي وتوزيعه، والفروق الموجودة بين الطبقات الاجتماعية، والهيكل الاقتصادي وأهداف السياسات الاقتصادية، ويرجع اغلب الباحثين الماليين ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية والدول العربية إلى اعتبارات عدة أهمها[55] :

1- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة انخفاض هذا الأخير وهذا ينتج عنه انخفاض في حصيلة الضرائب.

الإعفاءات الضريبة الموجهة لتشجيع الاستثمار أو تشيع الصناعات المحلية.

2- اتساع التبادلات التجارية التي تتم بصورة عينية الأمر الذي يؤدي إلى عدم معرفة الأموال والأرباح المتداولة لمعرفة الضرائب اللازم دفعها.

3- ضعف الجهاز التنظيمي والإداري للهيئة المكلفة بتحصيل الضرائب مما يساعد على التهرب الضريبي.

4- اتساع نشاط القطاع غير المنظم حيث يكون هناك جانب كبير من المداخيل غير مشروع و بعيدا عن رقابة الدولة فيصعب إخضاعه للضرائب.

5- عزوف المستثمرين في حالات الركود الاقتصادي عن إنشاء مشاريع استثمارية بسبب ارتفاع الضرائب وفقدانهم الأمل في تحقيق أرباح.

---

[54]- كردودي صبرينة، "ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج الموازنة العامة للدولة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص180.

[55]- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد13، ص65،من المقع الالكتروني: www.arab-api.org.

الفرع الثالث: سوء التسيير والإدارة المالية والإنفاق المظهري

حيث يفترس الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد موارد مالية ضخمة على المباني الحكومية الفاخرة والمهرجانات التي تستهلك أموالا طائلة دون تحقيق نتائج من ورائها، زيادتا على تفشي حالات الاختلاس كم وإهدار المال العام، وتهميش مناطق مقابل استئثار أخرى بمقدرات الدولة واهتمامها، وتراكم الثروات غير المشروعة.[56]

[56]- كردودي صبرينة، المرجع السابق، ص179.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا ما يلي:

- ✓ الموازنة العامة هي عبارة عن تقدير مفصل و معتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات و النفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع.
- ✓ تتمتع الموازنة العامة بالعديد من الخصائص تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تخضع الموازنة العامة إلى خمسة قواعد أساسية هي: السنوية، الشمولية، وحدة الموازنة، توازن الموازنة، عدم التخصيص.
- ✓ يقصد بدورة الموازنة العامة للدولة مراحلها المختلفة، إبتداءا من التفكير في أمر إعدادها حتى تمام تنفيذها، و الرقابة على حسن التنفيذ.
- ✓ تتشكل الموازنة العامة من بندين هما: الإيرادات العامة و هي مجموع الدخول المالية للدولة التي تتحصل عليها من المصادر المختلفة، و النفقات العامة و هي جميع أوجه الصرف الذي تقوم به الدولة من أجل خدمة المصلحة العامة.
- ✓ يعرف عجز الموازنة العامة قصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة المقدرة و هو بمعنى آخر زيادة النفقات عن الإيرادات العامة، و يرجع سبب زيادة النفقات العامة إلى تطور الحاجيات و سعيها لتأمين المزيد من الخدمات و الرفاهة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و قد لا تستطيع الإيرادات العامة مجاراة هذه الزيادة السريعة في النفقات العامة، ومن هنا يحدث العجز في الموازنة العامة.

الفصل الثاني

آليات علاج العجز باستخدام الإيرادات العادية

تمهيد:

لقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور الإيرادات العامة، الأمر الذي تجلت أثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها وكذا زيادة الأهمية النسبية لبعض هذه الإيرادات، ولقد تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العامة واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة،فقسم البعض الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية تحصل عليها الدولة سنويا بصفة منتظمة و دورية كإيرادات الدومين والضرائب و الرسوم و الإتاوات، فيعد اللجوء إلى التأثير في الإيرادات العادية من أهم الوسائل المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لما لها من تأثيرات مباشرة و فعالة.

تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفق النظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة، وترجع أهمية الضرائب إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، فيمكن من ناحية أن تفرض الضريبة مباشرة أو غير مباشرة، فهناك شبه إجماع بين كتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب تصيب بشكل مباشر الثروة و الدخل الذي تقتطع منه و تسمى في هذه الحالة بالضريبة المباشرة، و لكن يمكن أيضا أن تفرض بطريقة غير مباشرة هي الضرائب على التداول و الإنفاق.

و من خلال ما سبق نحاول في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية

المبحث الثالث: الإيرادات غير الضريبية

ويمكن تلخيص الإيرادات العادية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): الإيرادات العادية

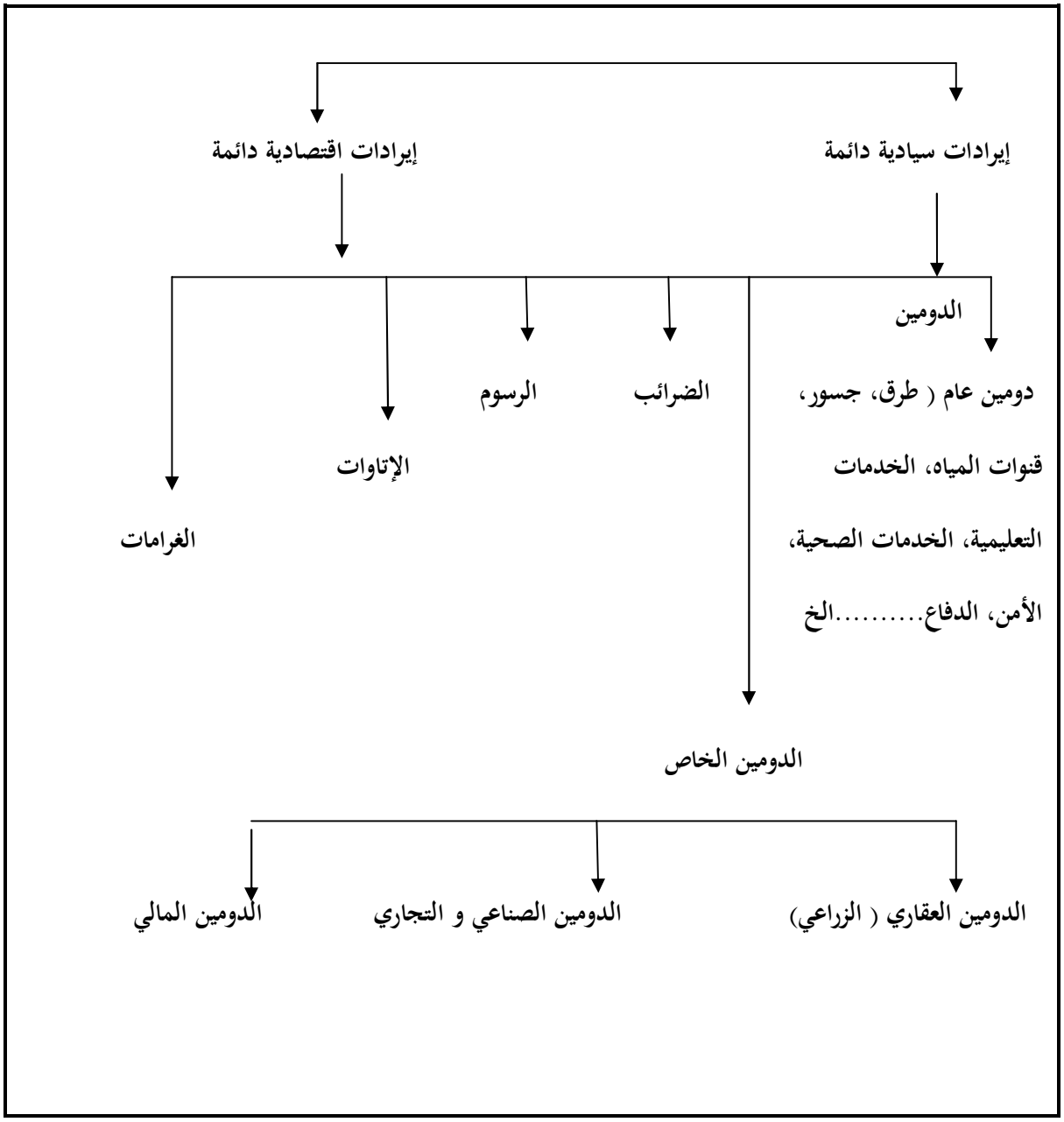

المبحث الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

كانت ممتلكات الدولة مقتصرة في الماضي على مساحات من الأراضي الزراعية و الغابات و الجسور و بعض المباني الحكومية.

أما اليوم و مع تطور وظيفة الدولة فقد ازدادت هذه الممتلكات و توسعت نشاطاتها كان من الطبيعي أن تزداد الواردات العمومية التي تحصل عليها الدولة من هذه الممتلكات.

يقصد بالدومين – Le Domaine –كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، و سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، و يمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار "النفع" إلى الدومين العام و الدومين الخاص.[1]

المطلب الأول: الدومين العام

الممتلكات العامة كالطرقات و الجسور و الأنهار و المباني الحكومية و الحدائق العامة، و الهدف من هذه الممتلكات أن تكون ذات منفعة عامة و بدون مقابل. و لذلك لا يكون غرض الدولة من هذه الممتلكات الحصول على ايرادات من ورائه. إلا أنه في بعض الأحيان قد تتجه الدولة إلى فرض بعض الرسوم مقابل الانتفاع من هذه الممتلكات كرسوم المرور على الطرقات العامة أو دخول الحدائق العامة و المتاحف، أو الدخول و الخروج من المرافئ العامة. و ما يميز هذه الممتلكات العامة هو أنها غير قابلة للبيع أو التنازل أو التملك بمرور الزمن أو بغيره إلا بعد تغيير صفتها من ممتلكات عامة إلى ممتلكات خاصة.[2]

المطلب الثاني: الدومين الخاص

ويمثل مجموع الأموال التي تملكها الدولة وغيرها من الأشخاص العامة الاعتبارية ملكية خاصة و تخضعها لأحكام القانون الخاص، بقصد الحصول على ما تدره هذه الأموال من إيرادات، و هو تقريبا نفس الغرض الذي يستهدفه الأفراد من تملكهم للأموال.[3]

و يقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:[4]

---

[1] – سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 93.

[2] - مهدي محفوظ، مرجع سابق، ص 280.

[3] – منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 65.

[4] - حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 36-37.

الفرع الأول: الدومين المالي

وهو ما تملكه الدولة من أسهم و سندات في المنشأة الاقتصادية، و يعتبر هذا أحدث أنواع الدومين. وعن طريقه يمكن للدولة التغلغل في توجيه بعض نواحي النشاط الاقتصادي عن طريق القطاع الخاص، و أرباح و فوائد الأسهم و السندات المملوكة للدولة تعتبر إيرادا للدومين المالي، و يمكن أن تساهم هذه الإيرادات في مشروعات التنمية عن طريق التوسع في الاستثمارات بمعرفة الدولة.

الفرع الثاني: الدومين العقاري

تتصرف الدولة في ممتلكاتها العقارية بالشكل الذي تراه محققا للمصلحة العامة، فتقوم باستصلاح الأراضي البور و تقوم بزراعتها، أو تقوم ببيعها لصغار الملاك، أو تمنح جزءا من الأراضي لهيئة من الهيئات العامة مساعدة منها لتحقيق أهداف هذه الهيئة.و إيرادات الدولة من بيع حاصلات أراضيها الزراعية، و منتجات البساتين و المزارع الحكومية، و ما تحصل عليه من ثمن بيع الأراضي للجمهور، يعتبر هذا إيرادا عاما للدولة.

وفيما يتعلق بالغابات، فملكيتها ملكية عامة، حتى في الدول الرأسمالية باعتبارها ثروة لها أهمية خاصة لا تقدرها غير الدولة نفسها، و ما تحصل عليه الدولة مقابل منح امتياز قطع الأخشاب أو استغلالها يعتبر إيرادا عاما.

الفرع الثالث: الدومين التجاري و الصناعي

وهو ما تمتلكه الدولة من منشآت تجارية و صناعية ملكية عامة مطلقة، آلت إليها عن طريق التأميم و التوسع في قاعدة القطاع العام، أو عن طريق مشاركة الأفراد في استغلال تجاري أو صناعي، و يعتبر ما تدره هذه المشروعات من إيرادات الدومين التجاري و الصناعي، فالدولة أقدر من الأفراد على معرفة الصالح العام، و التدخل في المشروعات التجارية و الصناعية ضرورة للمحافظة على موارد الدولة المتاحة و استغلالها الاستغلال المثل و بما يعود بالنفع للصالح العام.

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية

تعتبر المصادر الجبائية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث. و ذلك من خلال ثبات حصيلتها نسبيا مقارنة بباقي المصادر و كذا دورية تحصيلها، فالضرائب من أهم أدوات السياسات المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية.فهي المصادر العادية الأساسية في تمويل الموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

تعد الضريبة مورد مالي هام للدولة لتغطية النفقات العمومية، وأداة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تجسيدا لأهدافها السياسة والمالية.

الفرع الأول: تعريف الضريبة:للضريبة تعريفات عدة أهمها :

- "الضريبة اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية و من دون مقابل مباشر و محدد، و ذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة ".[1]
- " الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي و نهائي تحدده الدولة و دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة ".[2]

و من التعريف السابق نستخلص خصائص الضريبة في الآتي:[3]

- الضريبة اقتطاع مالي، إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافا للنظم الضريبية السابقة.
- الضريبة تدفع بصفة إلزامية و إجبارية من قبل الأفراد و ذلك لانفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط و التحصيل و إجراءات المتابعات و المنازعات.
- تدفع الضريبة بصفة نهائية، أي أنها غير قابلة للاسترداد فهي ليست أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد.
- تدفع الضريبة بدون مقابل، أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة. و بهذا فلا مقابل خاص يعود على داع الضريبة.
- تجبى الضريبة لتحقيق منفعة عامة، فهي لا تحصل لغرض الإنفاق على شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين و الدولة، فمنفعتها عامة.

الفرع الثاني:المبادئ الأساسية للضريبة و أهدافها:

أولا:المبادئ الأساسية للضريبة:تعنى المبادئ الأساسية للضريبة تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحة المكلفين من جهة، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى.[4]

[1] - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 22.
[2] - بوزيدة حميد، "جباية المؤسسات"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.
[3] - نفس المرجع السابق، ص 8.
[4] – عادل أحمد حشيش، "أصول الفن المالي في الاقتصاد العام"، دار النهضة، لبنان، 1974، ص 311.

1- مبدأ العدالة: ويقصد بها ذلك النظام الذي يوزع الأعباء المالية لضرائب بعدالة بين أفراد المجتمع، أي مساهمة الأفراد في النفقات العامة دون تمييز. و بمعنى أخر أن تكون مساهماتهم متناسبة مع مداخيلهم باستثناء أصحاب المداخيل الضعيفة، كما هو الحال بالنسبة للضرائب المباشرة. فمثلا الضريبة على الدخل تقوم على أساس تصاعدي كمبدأ لتجسيد العدالة، بمعنى أنه كلما ارتفع الأجر أو الدخل كلما زادت الضريبة.[1]

2- مبدأ اليقين (الوضوح): ومعناه أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها و المناسبة التي فرضت على أساسها مع تحديد الوعاء و ميعاد الوفاء بها إضافة إلى طريقة تحصيلها، أي أن يكون المكلف على دراية بالتزاماته اتجاه الدولة. ويتطلب ذلك إلمام المكلف بالأحكام المتعلقة بالضريبة، ولا يتحقق ذلك إلا بثبات و استقرار الأحكام الضريبية و التشريعات المتعلقة بها وعدم المغالاة في إحداث التغيرات عليها، و لتحقق مبدأ اليقين لا بد من أن تكون التشريعات المالية و الضريبية واضحة يفهمها عامة المكلفين بالضريبة دون التباس.[2]

3-مبدأ الملائمة في التحصيل: بمعنى أن يتلاءم ميعاد التحصيل مع ميعاد تحقق الإيراد الفعلي، حتى يتسنى للممول دفعه في حالة يسره المالي. و هذا يستدعي أن يكون الإخطار بدفع الضريبة في وقت يسر الممول، و بالكيفية الملائمة له بحيث لا ينتج عن هذا أضرار بالخزانة أو إقلال من الحصيلة و لا إرهاق للممول. لذلك فيجب أخذ الآتي في الاعتبار:[3]

أ) بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فالممول لا يشعر بوقعها حيث أنها تكون جزءا من الثمن في الغالب، فمثل هذه الضرائب يكون أنسب الأوقات ملائمة للممول هو وقت الشراء.

ب) إتباع مبدأ التقسيط على فترات تتماشى مع فترات السيولة النقدية المتوفرة للممول.

4- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل: و تقضى هذه القاعدة بضرورة تنظيم الجباية الضريبية بحيث لا تنتزع من المكلف إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل في النهاية خزينة الدولة، أي أن تكون نفقات جبايتها قليلة. و المقصود من هذا المبدأ هو أن الفارق ما يدخل الخزينة العامة من حصيلة الضرائب وبين ما يدفعه المكلفون فعلا يجب أن يكون ضئيلا إلى أقصى حد ممكن ، بمعنى أخر أن تكون نفقات تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بما يتم تحصيله ، فلا فائدة من ضريبة تكلف جبايتها الجزء الأكبر من حصيلتها ، وهذا ما يعني أن الجهاز الحكومي الذي تشكل الإدارة الضريبية أحد أجزائه و الذي يسدد نفقاته وأجور موظفيه مما توفره له إيرادات الضرائب وجب

[1] - أحمد حمدي الغناني، "اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق"، دار المعرفة اللبنانية، بيروت، 1992، ص 263.

[2] - عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 315.

[3] - حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص45.

عليه استعمال أساليب و تقنيات علمية حديثة كالإعلام الآلي و تعيين موظفين أكفاء وذلك ربحا للوقت و المال العام بهدف تخفيف العبء على المكلفين و عدم جرهم للتفكير في التهرب من دفع الضريبة.[1]

ثانيا: أهداف الضريبة

إن الأهمية التي اكتسبتها الضريبة بين مصادر العجز الموازني كان نتيجة الأهداف الفعالة ولعل أهمها:[2]

1- **الهدف المالي للضريبة**:تعتبر الضريبة الممول النقدي الأول للموازنة و هذا من خلال خاصيتها النقدية فهي تلعب دور محدد و موجه للقدرة الشرائية للأفراد و تعتبر أداة ضغط من خلالها تكبح أو توسع في النشاط الاقتصادي.

2- **الهدف الاقتصادي**: أن الضريبة يمكن أن توجه امتصاص الفائض من القدرة الشرائية و إلى محاربة التضخم و عند توجيه الفائض من القدرة الشرائية فإنها بذلك سوف تفضل قطاع آخر ما يجعلها موجها اقتصاديا من الدرجة الأولى، فمثلا عند إتباع الدولة لسياسة تشجيع الإسكان تقوم الدولة بكبح قطاع معين لتوجه القدرة الشرائية منه إلى غيره، أي قطاع السكن بفرض ضريبة عالية على الأول وخفضها على الثاني.

3- **الهدف الاجتماعي**: يتمثل الهدف في استخدام الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل باعتبارها اقتطاع من المكلفين الأغنياء موجه لتحقيق النفع العام وفق نظرية التكافل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

يعد تقسيم الضرائب إلى مباشرة و غير مباشرة من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق، لأن هذا التقسيم يشتمل على كل أنواع الضرائب تقريبا.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

الضريبة المباشرة هي كل ضريبة تفرض و تقتطع مباشرة من الدخل و الثروة، حيث لا يمكن نقل عبئها، و يتحملها المكلف مباشرة.[3]

[1] - عبد المنعم فوزي، "المالية العامة و السياسات المقارنة"، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1972، ص 96.

[2] - هزرشي طارق و لباز الأمين، مرجع سابق، ص 14.

[3] - مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 334.

أولا: مزايا و عيوب الضرائب المباشرة

1- مزايا الضرائب المباشرة:[1]

- استقرار حصيلتها و انتظامها، لأن أوعيتها ليست عرضة للتقلبات الشديدة. و بالتالي هي أكثر مقاومة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي أثناء فترات الانكماش.
- تستجيب بشكل أفضل للمبادئ الضريبية مثل مبدأ العدالة، الملائمة في التحصيل، اليقين.
- تمكن الأفراد من الشعور بواجبهم الضريبي، و من ثم يمكنهم مراقبة مدى سلامة التصرفات المالية للسلطات العمومية.

2- عيوب الضرائب المباشرة:[2]

- اتصافها بعدم المرونة أي صعوبة زيادة حصيلتها أو خفضها بسهولة طبقا لما تقضى به الظروف الاقتصادية.
- تعقد و طول إجراءات الربط و التحصيل مما يترتب عليه تأخر تحصيل الكثير منها، و بذلك يصعب الاعتماد عليها وحدها في تمويل النفقات العامة مما يدفع بالسلطات العامة إلى الاقتراض القصير الأجل لحين سداد هذه الضرائب مع ما يرتبه ذلك من التزامات على الدولة.
- سهولة التهرب منها، و ذلك يرجع إلى شعور الممول بوطأتها ولا سيما في حالة ارتفاع أسعارها مما يولد لديه كراهيتها و بالتالي التهرب منها.

ثانيا: الضرائب على أرباح رأس المال

إن الضرائب التي تفرض على رؤوس الأموال تمارس تأثيرا إذا كان سعرها مرتفعا، إذ أنها تدفع الأفراد أحيانا للتخلص من جانب رؤوس أموالهم وليس أرباحها للوفاء بالضريبة المفروضة عليهم، مما يؤدي إلى ما يسمى(بالادخار السلبي) ويؤدي كذلك إلى خفض ميل الأفراد و إضعاف قدرتهم على الاستثمار. لذا لابد من فرض سعر ضريبي معتدل على رؤوس الأموال وإنفاق حصيلتها على جوانب تشجع دخول رؤوس أموال جديدة.[3]

ثالثا: الضرائب العقارية

وهي الضريبة التي تفرض على كل زيادة في القيمة فيما يتعلق بالعقارات (الأراضي الزراعية ، الأراضي المبنية،...) بشرط ألا يكون لإرادة المالك دخل فيها و لكنها راجعة لظروف تتعلق بالمجتمع. كالتقدم و اتساع المرافق العامة و

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 32 -33.
[2]- منصور ميلاد يونس، مرجع سابق، ص 131.
[3]- عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 114.

الخدمات العامة التي تقدمها الدولة تماشيا مع السياسة التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية. وبالتالي فان فرض ضريبة أعلى على العقارات وخاصة تلك الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بفعالية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.[1]

رابعا: الضرائب على التركات

وقد تنتهز الدولة فرصة انتقال ثروة المتوفي إلى ورثته فتفرض ضريبة لتحصل على جزء من هذه الثروة، فقد كانت لسهولة ربط و تحصيل الضريبة و ضخامة الإيرادات التي تدرها للدولة، وتفرض ضرائب التركات عادة بأحد الأسلوبين:فإما أن تفرض الضريبة على مجموع التركة قبل توزيعها على الورثة. و إما أن تفرض الضريبة على نصيب كل وارث من الورثة الشرعيين من صافي قيمة التركة.ولكن هذا النوع من أنواع الضرائب تنخفض مساهمته فيسد عجز الموازنة العامة لعدم ثبات حصيلتها وتوقفها على مجرد الوفاة، ويصعب ربط الضريبة في الموازنة العامة لان الوفيات تختلف من عام لآخر.[2]

خامسا: الضرائب على الدخل

لقد شاع هذا النوع من الضرائب عالميا مع انتعاش التجارة و الصناعة، حيث اكتست أهمية كبيرة في عملية تمويل النفقات العامة، فهي من الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها إلى الغير، فهي مبنية على معيار المقدرة على الدفع باعتبار أن الدخل هو المقياس على مقدرة الفرد على الدفع، و مع تطور أهداف الدولة و تدخلها توسعت الدولة في الاعتماد على هذا النوع من الضرائب، لما يحققه من عدالة بين طبقات المجتمع، و من مراعاة للظروف الشخصية و الاجتماعية للمكلفين، و هناك طريقتين في فرض الضرائب على الدخل، فالطريقة الأولى تقوم الدولة بفرض ضريبة واحدة و عامة على مجموع الدخل، أما الطريقة الثانية فتقوم الدولة بفرض ضرائب متعددة على كل فرع من فروع الدخل.[3]

1- **الضرائب العامة الموحدة على الدخل:** وفي ظل هذا الأسلوب تفرض ضريبة واحدة عل مجموع الدخل الصافي للممول، فيقوم الممول بتقديم إقرار ضريبي واحد إلى الإدارة الضريبية يحتوي على كافة أنواع الدخول التي حصل عليها الممول أثناء العام من ممتلكاته العقارية و المنقولة، من مرتبات و مكافآت و تعويضات و منح، و من أرباح و فوائد، ثم يستبعد من هذا الدخل الإجمالي التكاليف و الخصومات التي سمح بها القانون ليصل بذلك إلى تحديد الدخل الصافي الخاضع للضريبة.[4]

---

[1]- محمد عباس محرزي، " اقتصاديات الجباية و الضرائب"، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 106.

[2]- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، " مبادئ الاقتصاد العام- القسم الثاني-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 45 - 46.

[3]- رفعت المحجوب، " المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 260.

[4]- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مرجع سابق، ص 54.

2- **الضرائب النوعية على الدخل:** وتفرض الضريبة على كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدر كل نوع مثل ضريبة العمل (الراتب)، ضريبة المهنة الحرة، ضريبة على دخل رأس المال و ضريبة على ريع العقارات.[1]

و يمتاز هذا الأسلوب بقدرته على تنويع المعاملة الضريبة لكل نوع بما يجعله أداة ملائمة لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.فيمكن تشجيع أي نشاط مرغوب بمعاملته معاملة ضريبية هينة، و تثبيط أي نشاط غير مرغوب بمعاملته معاملة ضريبية قاسية.[2]

الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة

وهي الضرائب التي يستطيع فيها المكلف نقل عبئها إلى مكلف آخر، و هي تفرض على السلع والخدمات المختلفة.

أولا: مزايا و عيوب الضرائب غير المباشرة

1- مزايا الضرائب غير المباشرة:

تتصف الضرائب غير المباشرة ببعض المزايا أهمها:[3]

- تعتبر الضرائب غير المباشرة إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن إن تعتمد عليها الحكومة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، في أسواق العديد من السلع والخدمات لتأثيرها الفعال والمباشر على الأسعار بالمقارنة بالضرائب المباشرة، فإذا كانت أسواق بعض السلع و الخدمات تعاني من ظاهرة وجود فائض طلب موجب فإن التدخل الحكومي من خلال فرض ضريبة غير مباشرة على هذه السلع والخدمات من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعرها ومن ثم انكماش المطلوب منها إلى المستوى الذي يتعادل مع المعروض منها، بما يسمح في النهاية بتحقيق التوازن بين العرض والطلب، أما إذا كانت الكمية المعروضة من بعض السلع والخدمات أكبر من الكميات المطلوبة منها، أي يوجد فائض عرض موجب فإن

  تخفيض معدل الضريبة على هذه المنتجات سوف يساهم بفعالية في تصحيح الاختلال في أسواق هذه المنتجات.
- تعتبر الضرائب غير المباشرة وسيلة ملائمة لتحقيق الهدف المالي، فهي ضريبة كثيرة الحصيلة بالرغم من انخفاض قيمتها، نظرا لكبر و ضخامة حجم وعائها و تنوع العناصر الخاضعة للضريبة.

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 60.

[2]- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، المرجع السابق، ص 56.

[3]- سعيد عبد العزيز عثمان و رجب شكري العشماوي، "اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 86.

- إن قيمة الضرائب غير المباشرة تندمج في قيمة السلع والخدمات مما يجعل غالبية المستهلكين لا يشعرون بعبئها ومن ثم لا يكون لها أثر سلبي كبير عند دفعها وبالتالي التقليل من إمكانية التهرب الضريبي.
- ان تطبيق نظام الضرائب غير المباشرة لا يتطلب درجة عالية من الكفاءة في الإدارة الضريبية مقارنة بنظام الضرائب المباشرة، فإجراءات التأسيس والتحصيل تكون أقل تعقيدا بالمقارنة بنفس الإجراءات في. نظام الضرائب المباشرة.

2-عيوب الضرائب غير المباشرة:

بالرغم من المزايا السابقة فإنه يؤخذ على الضرائب غير المباشرة عدة أمور منها:[1]

- **عدم عدالتها:** يؤخذ على الضرائب غير المباشرة عدم مراعاتها لمقتضيات العدالة الضريبية، فكونها تفرض على المطرح الضريبي دون الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفية للفرد أو ظروفه الشخصية و العائلية فإنها تطال بذلك جميع المواطنين على حد سواء.
- **عدم ثبات حصيلتها:** و هذا العيب يتمثل بمرونة الطلب على السلع الاستهلاكية و تأثره إلى حد كبير بمستوى النشاط الاقتصادي العام في المجتمع. ففي مراحل الانتعاش الاقتصادي حيث تزداد مقدرة الأفراد على الإنفاق تزيد حصيلة الضرائب غير المباشرة، أما في مراحل الانكماش الاقتصادي ينخفض حجم إنفاق الأفراد و تقل حصيلة هذا النوع من الضرائب.
- **ارتفاع كلفة تحصيلها:** نظرا لاتساع الطرح الضريبي للضرائب غير المباشرة و شموله جميع أوجه إنفاق الفرد لتأمين حاجته من السلع و الخدمات الاستهلاكية، يصبح من شأن هذه الضرائب أن تطال كل العمليات المؤدية للإنفاق.

ثانيا: الضرائب على الإنفاق

إن الضرائب على الإنفاق تحتل مكانة بارزة في الأنظمة الضريبة المختلفة لغزارة الحصيلة الضريبية الناتجة عنها، بالإضافة إلى سهولة جبايتها. كما أنها تتناسب مع فكرة العدالة الضريبية؛ فكل فرد ينفق دخله بالصورة الملائمة له و في حدود احتياجاته و قدراته، و لذلك فمن غير المتصور أن تفرض عليه ضريبة على الإنفاق غير ملائمة لمقدار ما ينفقه من دخله.

فتفرض الضرائب غير المباشرة على الدخل عند استخدامه أو إنفاقه برفع أسعار السلع و الخدمات التي ينفق عليها، أي أن الاقتطاع يتم بصورة غير مباشرة.[1]

[1]- مهدي محفوظ، مرجع سابق، ص 375.

ثالثا: الضرائب الجمركية

تشكل الضرائب الجمركية و هي ما يفرض على المستوردات و الصادرات الخارجية نسبة عالية من واردات الدول النامية بشكل خاص. و تهدف الضرائب الجمركية عادة إلى حماية المنتجات المحلية و دعمها في منافسة المستوردات الأجنبية. و يتجلى ذلك برفع الضرائب على المستوردات و تخفيضها على الصادرات الوطنية.[2]

رابعا: الضرائب على التداول

بعد أن يحصل الفرد على دخله، فإنه قد يقوم بالتصرف في جزء من دخله إما أن يدخره أو يقوم باستثماره في شكل شراء أصول جديدة، عقارية أو منقولة أو يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه إلى شخص آخر. و في كلتا الحالتين يقوم المشرع الضريبي بفرض ضريبة على تداول و انتقال الأموال بين الأفراد.[3]

تقوم معظم الدول بفرض الضرائب غير المباشرة على عمليات التداول القانونية من بيع و إيجار و تحرير المحررات الرسمية و العديد من الإجراءات، و التي من خلالها تحصل الخزينة العمومية على إيرادات معتبرة، و مثال هذه الضرائب الرسوم القضائية و رسوم الدمغة و التسجيل و القيد.[4]

الفرع الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الضرائب

أولا: استخدام الضرائب المباشرة لتمويل العجز

يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لكي تستعمل حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أبرز هذه الضرائب المباشرة التي يمكن للدولة أن تؤثر فيها ما يلي[5]:

1- الضرائب على أرباح رؤوس الأموال:

تعتبر الضريبة على أرباح رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة،وزيادة نسبتها ليس أمرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد إذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.

---

[1]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 111.

[2]- مصطفى الفار، مرجع سابق، ص 47.

[3]- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 130.

[4]- أحمد يونس البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص152.

[5]- دردوري لحسن، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة مقارنة الجزائر، تونس-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 153.

2- الضرائب العقارية

مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية وذلك باعتبار أن جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة ، وبالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

3- الضرائب على التركات

وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تفرض على نصيب الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.

4- الضرائب على الدخل

تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لموازنة الدولة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخيل المالية للدولة، و إذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: استعمال الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله أو تداوله، وعادة لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لأن الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد ومن أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي:[1]

1- ضرائب الإنتاج : يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن له أن يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

2- الضرائب الجمركية: وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب أهمية

[1]- دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 154.

بارزة في تمويل الموازنة لمرونتها واتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

3- **الضريبة على القيمة المضافة**:تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع ، وتتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها وخصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها و تحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الإرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة وتعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها وبالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة ومميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضرائب

تتضمن الضرائب جانبا فنيا يحكم فرضها و جبايتها، و يحدد مراحلها و إجراءاتها، ابتدءا من ربط الضريبة، وصولا إلى تحصيلها، وبالتالي فهو ينصرف إلى تحديد العناصر الخاضعة للضريبة والتي تشكل وعاءها، وتقدير قيمة هذه العناصر أي تحديد الوعاء بهدف الوصول إلى تحقق الضريبة وتحصيلها.

الفرع الأول: الوعاء الضريبي

يعبر وعاء الضريبة عن مجموع العمليات الإدارية التي تهدف إلى معاينة، تقييم المادة الخاضعة للضريبة و تحديد الواقعة المنشئة لها و الشخص موضوع التكليف الضريبي.[1]

الفرع الثاني: تقدير المادة الخاضعة للضريبة و تحديد قيمتها

يعتبر تقدير الوعاء الضريبي من أهم النقاط الرئيسية المحددة لمدى فعالية النظام الضريبي و قدرته في تحقيق إيرادات ضريبية مرتفعة، و عليه نجد أن هذه العملية تعتمد على مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تتمثل في تحديد سعر الضريبة، والمرحلة الثانية تتمثل في تحديد قيمة الضريبة و سوف نتطرق لكل مرحلة باختصار فيما يلي:

أولا: تقدير الوعاء الضريبي: تتعدد طرق تقدير الوعاء الضريبي بين الدول و بين مصادر الدخل المختلفة، و ذلك وفقا لدرجة الوعي الضريبي الذي يتمتع به جمهور الممولين و مدى معرفة القراءة و الكتابة و مدى إمساك دفاتر منتظمة و كفاءة الأجهزة الإدارية و عادات و تقاليد أفراد المجتمع. و فيما يلي أهم طرق تقدير الوعاء:[1]

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 45.

1- طريقة المظاهر الخارجية: وفق ها الأسلوب، تقوم الإدارة الضريبية باستنتاج مقدار قيمة المادة الخاضعة للضريبة على أساس مجموعة من المظاهر الخارجية التي تعتبر دالة على تعتبر دالة على ثروة الشخص أو دخله، كاعتبار عدد السيارات التي يملكها أو القيمة الإيجارية للسكن لتحديد مدى ثراء الشخص.[2]

2- طريقة التقدير الجزافي: حسب هذه الطريقة يتم تقدير الوعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض الأدلة لها صلة وثيقة بالمادة الخاضعة للضريبة. إن الأدلة التي يعتمد عليها التقدير الجزافي قد تكون قانونية ، يحدد النظام الضريبي ويقتصر دور الإدارة الضريبية على تطبيق تلك القواعد ، من ذلك تقدير الأرباح التجارية للممول بنسبة معينة من رقم الأعمال هذا ما يسمى بالجزاف القانوني.[3]

3- طريقة التقدير المباشر: تقوم الإدارة الضريبية بمعرفة قيمة المادة الخاضعة للضريبة بشكل مباشر سواء بمعاينتها أو بالتحري عنها بمعلومات موثوقة. إلا أن هذا الأسلوب في التقدير يجعل الإدارة الضريبية تتدخل في الشؤون الخاصة للممولين.[4]

ثانيا: تحديد قيمة الضريبة

ونعني بتحديد قيمة الضريبة حساب قيمة الضريبة المستحقة على الممول. و يتم تحديد قيمة الضريبة عن طريق تطبيق الأسعار الواردة في القانون على قيمة الوعاء الضريبي. و قد يحدد المشرع سعر الضريبة وفقا لإحدى الأسلوبين: ألتوزيعي أو القياسي.[5]

1- **أسلوب الضريبة التوزيعية:** يعين القانون المبلغ الإجمالي الذي ينبغي تحصيله من جميع المكلفين، ثم يوزع بعد ذلك هذا المبلغ على المحافظات، و توزع كل محافظة نصيبها على المدن و القرى التابعة، و في نهاية الأمر توزع كل قرية نصيبها من الضريبة على المكلفين التابعين لها كل حسب مقدرته على دفع الضريبة. فإذا تهرب أحد الممولين تحمل آخرين عبئه الضريبي، و تتسم بثبات حصيلتها؛

2- **أسلوب الضرائب القياسية:** و يعني بها أن المشرع الضريبي يحدد سعر الضريبة أي النسبة المئوية التي يجب يؤديها كل مكلف عن المادة الخاضعة للضريبة و لا يتعرض لتحديد مجموع حصيلتها ، و تمتاز بمرونتها حيث تتناسب الحصيلة الضريبية مع التطورات الاقتصادية للمجتمع، كما أنها تعد أكثر عدالة من الضرائب التوزيعية.[6]

---

[1]- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب و الموازنة العامة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، الكتاب الثاني، 2000، ص 61.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 51.

[3]- حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 31.

[4]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 52.

[5]- حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مرجع سابق، ص 90.

[6]- المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 65 - 66.

و تتضمن هذه الطريقة أسلوبين رئيسيين هما:[1]

2_1 الضرائب النسبية: و في هذا النوع من الضرائب يبقى سعر الضريبة ثابتا بغض النظر حجم الوعاء أي أن السعر يكون ثابتا مهما تطور حجم الوعاء الخاضع للضريبة، و يلاحظ أن حصيلة الضريبة تتغير بشكل مباشر بتغير الوعاء الخاضع للضريبة و من دون أن يتغير السعر.

2_2 الضرائب التصاعدية: تشكل الضرائب التصاعدية إحدى أهم الأدوات الأساسية المستخدمة في إعادة توزيع الدخول بما يعزز الاتجاهات الهادفة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى ما توفره من إيرادات كبيرة لميزانية الدولة، وتتميز الضرائب التصاعدية بازدياد سعرها كلما ارتفع حجم الوعاء الخاضع للضريبة. و يحتوي هذا الأسلوب على طريقتين هما:

2-2-1 التصاعد بالطبقات: و في هذه الحالة يقسم الخاضعين لدفع الضريبة إلى عدة طبقات كل منها تدفع سعرا معينا على الأموال الخاضعة للضريبة و يزداد السعر ي كل طبقة عن الطبقة السابقة لها. و يقف التصاعد عند حد معين حتى لا يتجاوز الدخل و في هذه الحالة إذا زادت الأموال الخاضعة للضريبة فإن سعر الضريبة يبقى ثابتا لا يتغير.

2-2-2 التصاعد بالشرائح: و في هذه الحالة تقسم الأموال الخاضعة للضريبة إلى عدة شرائح قد تكون متساوية، و غير متساوية و يطبق على كل قسم منها سعر خاص يزداد بازدياد الأموال و هذا يؤدي إلى أن مجموع الدخل لا يخضع لسعر واحد فقط و إنما لأسعار متعددة تبعا لتعدد الأقسام التي شملها الدخل.

المبحث الثالث: الإيرادات غير الضريبية

وهذه تأتي من ممارسة الدولة لوظيفتها. وعموما تؤخذ الإيرادات غير الضريبية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع الفرد منها بصورة مباشرة و تكون في حدود تكلفة الخدمة المقدمة أو بما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد، و أهم هذه الإيرادات هي الرسوم، الغرامات و الإتاوات.

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 143 – 149.

المطلب الأول: مفهوم الرسوم

تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، و تتميز بأنها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة. و من ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة و تحقيق المنافع العامة.

الفرع الأول: تعريف الرسوم

يمكن تعريف الرسم أنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل".[1]

و من التعريف يتضح لنا أن الرسم يتميز بخصائص عامة وهي:

- الصفة النقدية للرسم : فالدولة تقوم بنفقاتها العامة في صورة نقدية و من ثم فإنها تحصل على إيراداتها في صورة نقدية.
- صفة الإجبار للرسم: يدفع جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة.
- صفة المقابل للرسم: يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو أحد هيئاتها العامة.

الفرع الثاني: قواعد تقدير الرسم:

تستقل الدولة بتحديد قيمة الرسم الذي يفرض على بعض خدمات المرافق العامة. إلا أنه ليس من اليسير تحديد قواعد عامة تلتزم بها السلطة العامة (الدولة) و هي بصدد تقدير الرسم الواجب دفعه. و يمكن أن ندخل في الاعتبار عند تقدير الرسم قواعد معينة تتمثل في ما يلي:[2]

أولا: القاعدة الأولى: مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المقدمة و بين الرسم المقابل لها. و تستند هذه القاعدة أساسا إلى أن الغرض الأساسي من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للأفراد و ليس تحقيق الربح.

ثانيا: القاعدة الثانية: أن يكون مبلغ الرسم المقرر أقل من نفقة الخدمة المقابل له. و ليست هذه القاعدة مطلقة، بل تتعلق بعض أنواع الخدمات، كالتعليم الجامعي و الخدمات الصحية. و يرجع ذلك إلى أن طبيعة هذه الخدمات تمثل بالإضافة إلى النفع الخاص، نفعا عاما يعود على المجتمع ككل.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 104.

[2]- المرجع السابق، ص 107.

ثالثا: القاعدة الثالثة: أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له، و يتعلق هذا الوضع ببعض أنواع الخدمات. و يكون الغرض منها إما تحقيق إيراد مالي للخزانة العامة، كما هو الحال بالنسبة لرسوم التوثيق و الشهر العقاري إذا زادت على نفقة المرفق القائم بأداء هذه الخدمة زيادة ملموسة. و إما التقليل من إقبال الأفراد على الخدمة موضوع الرسم، كرسوم الاستحمام في بعض الشواطئ.

و بالرغم من هذه القواعد على تنوعها، فإن ذلك لا ينفي أن الغرض من تقرير الرسوم هو غرض مالي بحت بقصد الحصول على إيرادات للخزانة العامة و تنظيم سير استخدام المرافق العامة للدولة من جانب الجمهور.

المطلب الثاني: الفرق بين الرسم و الإيرادات الأخرى

نظرا للخلط الشائع بين الرسم و بعض صور الإيرادات العامة الأخرى، فقد استوجب ذلك ضرورة التفرقة بينه و بين كل من الإيرادات العامة الأخرى.

الفرع الأول: الفرق بين الرسم و الضريبة

يتفق الرسم مع الضريبة في أن كلاهما مبلغا نقديا و يدفع جبرا، أما أوجه الاختلاف بين الرسم و الضريبة فيتمثل في أن الرسم مقابل خدمة خاصة تؤديها الدولة لدافعه، أما الضريبة فهي مقابل خدمات عامة، كذلك فإن معيار تحديد الدولة للرسم يكون بالنظر إلى نفقة إنتاج الخدمة المقرر عليها الرسم، أما الضريبة فتحدد في ضوء المقدرة التكليفية للممول.[1]

الفرع الثاني: الفرق بين الرسم و الثمن الخاص

يتفق الرسم مع الثمن الخاص في أن كلاهما يدفع للحصول على مقابل معين، و لكنهما يختلفان في طبيعة المقابل و طبيعة الهيئة التي تقدمه، فبينما يدفع الرسم مقابل خدمة من طبيعة إدارية يقدمها مرفق عام إداري، فإن الثمن الخاص يدفع في مقابل سلعة أو خدمة تجارية يقدمها مشروع تجاري أو صناعي عام، كذلك فإن سعر الرسم يتحدد بسلطة الدولة الجبرية، أما الثمن الخاص فهو يحدد بالنظر إلى ظروف المنافسة أي نفقة الإنتاج.[2]

[1]- حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 40.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 40.

الفرع الثالث: الفرق بين الرسم و الغرامة

تختلف الغرامة عن الرسم في العديد من النقاط و أبرزها:[1]

1- تدفع الغرامة بسبب مخالفة معين، أما الرسم فيدفع دون الوقوع في أي مخالفة للقانون

2- تدفع الغرامة جبرا دون أي مقابل، بينما الرسم يدفع مقابل خدمة يطلبها الفرد.

3- يعود الرسم بالنفع المباشر على الفرد، بينما الغرامة لا تعود عليه بالنفع لأنها تعتبر بمثابة عقاب.

الفرع الرابع: الفرق بين الرسم و الإتاوة

تكمن نقاط الاختلاف في:[2]

1- تقتصر الإتاوة على فئة معينة من الناس (ملاك العقارات) بينما الرسم يقتصر على فئة دون أخرى.

2- عنصر الإجبار واضح في الإتاوة أكثر من الرسم، حيث لا خيار لأصحاب العقارات الذين ترتفع قيمة عقاراتهم من دفع الإتاوة، بينما عنصر الإجبار في الرسم اقل من الإتاوة و الفرد حر في أن يدفع.

3- حصيلة الإتاوة غالبا تكون أقل من تكلفة المشروع، بينما الرسم حصيلته تغطي تكلفة الخدمة العامة الحاصلة.

المطلب الثالث: الغرامات و الإتاوات

بالإضافة للضرائب و الرسوم، تستخدم الدولة لتغطية نفقاتها العامة، إيرادات أخرى نذكر منها:

الفرع الأول: الغرامات

وهي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا إل الدولة من أي فرد يرتكب مخالفة قانونية، أو لأي أنظمة و تعليمات صادرة من الدولة، مثل مخالفات السير، مخالفات الأسعار، المخالفات الصحية، و تتشابه مع الضريبة في أن كلا منهما يدفع بشكل نقدي و إلزامي إلى الدولة، ليكون الهدف الأساسي من فرض هذه الغرامات هي الحد من المخالفات التي يرتكبها الفرد، و أن يلتزم بالتعليمات و الأنظمة و القوانين المعمول بها من قبل الدولة.[3]

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص103.

[2]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 87.

[3]- ياسر صالح الفريجات، " المحاسبة في علم الضرائب"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 22.

الفرع الثاني: الإتاوات

وهي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا إلى الدولة من مالكي العقارات، مقابل خدمة حصلوا عليها من الدولة، مثل عمل طرق و أرصفة جديدة، و تتشابه الإتاوة مع الضريبة في أن كلا منهما يدفع بشكل نقدي و إلزامي إلى الدولة، و تختلف معها في أن الضريبة تؤدى دون مقابل أو نفع خاص، أما الإتاوة فتؤدى مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص، و تقتصر المنفعة فقط على مالكي العقارات.[1]

[1]- نفس المرجع السابق، ص 23.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإيرادات العادية، و قد مكننا ذلك من استخلاص ما يلي:

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الإيرادات العادية حيث تعتبر من المصادر المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة في معظم دول العالم فضلا عن تحقيق أهداف سياسية ، اقتصادية و اجتماعية، لاعتمادها على الضرائب المباشرة و الضرائب غير مباشرة فهناك تكامل بينهما، فمزايا كل منها تصحح عيوب الأخرى، هذا ما يدعوا إلى المزج بينهما للحصول على نظام ضريبي ملائم للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة.

إذ أن الدولة لا تعتمد على الإيرادات من أملاك الدولة و ذلك لأن دخلها قد أصبح في العصور الحديثة ضئيل الأهمية نسبيا، و كذا الغرامات فلا يمكن أن تكون مصدرا مهما و مباشرا للإيرادات العادية فهي تعتبر أمرا استثنائيا.

المقدمة العامة

إن النشاط المالي للدولة يرتبط أساسا بدورها، ذلك أن اتساع دورها يقتضي توسعا في نفقاتها العامة و أن هذا التوسع في النفقات يتطلب حصولها على قدر أكبر من الموارد المالية، فلهذا تبقى الجزائر في بحث دائم عن مصادر تمويل جديدة ومتجددة تفاديا لحدوث أي نوع من العجز والذي يعني عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية حجم الإنفاق المتزايد و التحكم في موازنتها العامة. فالموازنة العامة عبارة عن وثيقة تقديرية للإيرادات و النفقات النهائية للدولة لفترة زمنية مستقبلية.

وفي ظل هذا الطرح تعاظم الاهتمام بالإيرادات العادية كبديل لإيرادات الجباية البترولية خاصة لعدم استقرار أسعار البترول والصدمة النفطية في ثمانينيات القرن الماضي. وهذا ما عجل بالسلطات العمومية إلى مباشرة إصلاحات اقتصادية شاملة أحدثت تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بخصوص المنظومة الجبائية العادية باعتبار أن الضريبية إحدى أدوات الضبط الاقتصادي التي تتدخل بواسطتها لتحقيق أهدافها المالية، الاقتصادية و الاجتماعية، وقد احتاج هذا الأمر إلى فرض قواعد جبائية جديدة تهدف إلى تحديث وعقلنة الضريبة للوصول إلى شفافية أفضل، مما يتيح رسم إستراتيجية مثلى لتأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة لتمويل عجز الموازنة العامة، ما أدى إلى تزايد مساهمة الإيرادات العادية في تمويل النفقات العامة، و هذا يبرز مدى تصاعد أهمية هذه الموارد بالنسبة للدولة.

كما تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبه ملازمة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فالجزائر كغيرها من الدول عانت من العجز في موازنتها العامة أحيانا و الفائض في أحيان أخرى فكانت الإيرادات العادية أحد المتغيرات الأساسية في تحديد الوضعية التي كانت عليها هذه الموازنة والأداة التي من شأنها إحداث التغيير و تحقيق التوازن؛ ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة و السياسات المالية المتبعة من الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

I. إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم الإيرادات العادية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر؟

وفي هذا الإطار، وللإلمام أكثر بجوانب المشكلة، تطرح بعض التساؤلات الفرعية:

1- ما هي الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة؟

2- فيما تتمثل أهم الإيرادات العادية لتغطية عجز الموازنة العامة ؟

3- هل ساهمت الإيرادات العادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

I. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية ننطلق من الفرضيات التالية:

1- من أبرز الأسباب الرئيسية التزايد الكبير للإنفاق مقارنة بالإيرادات.

2- تتمثل أهم الإيرادات العادية في الضرائب.

3- إيرادات الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية، باعتبارها أحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية.

II. أهداف البحث:

1- الإحاطة بكل جوانب عجز الموازنة العامة من أجل فهمه أكثر والتعرف على مراحل الموازنة العامة و المبادئ القائمة عليها.

2- عرض لتطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 2008- 2016 و تحليل بنيتها.

3- محاولة معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار إيرادات الجباية العادية.

4- الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر.

III. أسباب اختيار الموضوع:

1- الرغبة في دراسة موضوع حديث تظهر آثاره على المجتمع الجزائري.

2- تتبع مسار عجز الموازنة العامة و معرفة العوامل المؤثرة فيه.

3- محاولة معرفة دور الإيرادات العادية في الجزائر و كيفية معالجتها لعجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

4- العجز الخطير و المتراكم الذي تعانيه الجزائر في السنوات الأخيرة في موازنتها العامة، و ما يصاحب ذلك من ضعف اقتصادي يؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية بل و الأمنية أيضا.

5- إضافة إلى دافع ذاتي يتمثل في توسيع وإثراء معارفنا في هذا المجال.

IV. أهمية البحث:

تحتل الضرائب مكانة هامة في كافة المجتمعات المعاصرة باعتبارها أهم مصدر تمويلي من مصادر الإيرادات العادية تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها، كما أنها تمثل أهم الأدوات و المرتكزات الهامة لتنفيذ أهداف الدولة وسياستها التنموية، باعتبارها أداة للتدخل الاقتصادي و ضبط الأنشطة الاقتصادية حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد؛ و من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لموضوع مهم يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، في ظل الانخفاض الحاد الذي تعرفه أسعار المحروقات و بروز الاهتمام الجلي بالجباية العادية كبديل لا مناص منه.

V. منهجية الدراسة:

لتحقيق الغاية من هذا الموضوع و الإلمام بكل جوانبه تم الاعتماد على منهجين، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال إيضاح وبيان بعض المفاهيم حول الموازنة العامة للدولة والتعريف بالعجز وبيان أسبابه و طرق تمويله ثم بعد ذلك قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات و الإحصاءات المتحصل عليها لدراسة التطورات الإحصائية للظاهرة.

VI. تحديد إطار البحث:

يمكن تحديد مجال الدراسة المكاني والمتمثل في الإيرادات العادية في الجزائر، وقد شملت الدراسة حجم تمويلها لعجز الموازنة العامة للدولة، أما المجال الزماني فقد انحصرت الدراسة في الفترة الممتدة بين (2008-2016) وتسمح لنا هذه الفترة بتتبع مسار الإيرادات العادية و تأثيرها على الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

VII. الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات السابقة والتي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

- **الباحث دردوري لحسن** و التي جاءت بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2014/2013 و التي تطرق فيها بإظهار دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية في الدولتين خلال نفس الفترة، سواء ما يخص الأطر التي تحكمها أو تأثيرها على الموازنة العامة للدولة أو طرق تمويل العجز الموازني في كلا الدولتين، و قدم لنا توضيح لانعكاس التطور الاقتصادي و اتجاه العالم لاقتصاد

السوق على السياسات الاقتصادية للدول النامية وخاصة الجزائر– تونس حيث تغير مجرى سياستها الموازية خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية و اللجوء للمؤسسات المالية الدولية،

و قد وضح الباحث دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة من خلال المقارنة بين كل جوانب سياسة الميزانية لكلا الدولتين خلال نفس الفترة و تأثيرها على الموازنة العامة.

و تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بعض النتائج أهمها إن عشرية الثمانينيات نقطة تحول لسياسة الميزانية في الجزائر و تونس بعد انفجار أزمة المديونية و تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة. من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها الجزائر و تونس انخفاض نسب نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات بنسب متفاوتة و انعكس هذا إيجابا على رصيد الموازنة العامة. تختلف نسب العجز بين الجزائر و تونس و ذلك بسبب طبيعة و اختلاف هيكل الإيرادات .

- **للباحث محمد لعلاوي** و التي جاءت بعنوان دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر و هي عبارة عن أطروحة دكتوراه للسنة الجامعية 2015/2014 و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، من خلال اعتماد مؤشرات الأداء للتسيير من أجل الحكم على نجاعة النظام الجبائي الجزائري، حيث تقوم هذه الدراسة على واقع تحليل فعالية المصالح الجبائية للمديريات الولائية لعينة الدراسة التي تشمل خمس مديريات ولائية للضرائب خلال فترة الدراسة الممتدة من 2004-2011؛ وتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بمفهوم و آليات السياسة الضريبية في الجزائر، و تم التوصل إلى أن عملية تأسيس وتحصيل مجمل الضرائب والرسوم تتم وفق منظومة جبائية غير قادرة على الوصول إلى الأهداف المسطرة خاصة مع أزمة انهيار أسعار البترول والبحث عن البدائل لذا وجب اعتماد منظومة جبائية تتماشى ووسائل الإدارة الحديثة والواقع الحقيقي للبلاد.
- **دراسة رمزي زكي**، بعنوان" :انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي " دار الثقافة والنشر بدمشق (2000)".

تناولت هذه الدراسة ،مفهوم العجز وأسباب حدوثه في الدول النامية والبلدان العربية، كما تناول رمزي زكي أسباب حدوث العجز في هذه الدول بالتحليل وربط آثار هذا العجز مع طرق تمويله، وما تنجم عنه من آثار سلبية تزيد من تفاقم العجز؛ مثل ارتفاع معدلات التضخم ودخول هذه الدول في فخ المديونية نتيجة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وما يتبع ذلك من آثار سلبية اقتصادية و اجتماعية، وحتى سياسية، نتيجة لتطبيق معظم الدول النامية ما تمليه عليها المؤسسات المالية الدولية؛ للخروج من حالة

العجز المالي الذي تعانينه موازناتها، وتقديم حلولا تبتعد عن ما تقدمه هذه المؤسسات، من خلال تبنيه لمنهج تنموي يركز على تنمية الإيرادات العامة، وترشيد النفقات العامة، غير أن هذه الدراسة لا تراعي في الحلول التي تقدمها الجوانب الشرعية، خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي للعجز.

VIII. خطة و هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و خاتمة حيث يتناول الفصل الأول **عجز الموازنة العامة** و قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول طبيعة الموازنة العامة و المبحث الثاني مكونات الموازنة العامة أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا إلى عجز الموازنة العامة.

أما المبحث الثاني تحت عنوان **آليات علاج العجز باستخدام الإيرادات العادية** أدرجنا فيه ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإيرادات من ممتلكات الدولة ثم يليه المبحث الثاني الإيرادات الضريبية و أخيرا المبحث الثالث الإيرادات غير الضريبية.

أما فيما يخص الفصل الثالث التطبيقي خصص لدراسة **دور الإيرادات العادية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2008– 2016)** فقد تطرقنا في بداية هذا الفصل إلى الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الجزائر كما تم التعرض بالدراسة و التحليل إلى تحليل تطور الإيرادات العادية للدولة خلال الفترة (2008- 2013) و في الأخير قمنا بتحليل تطور الإيرادات العادية للدولة خلال الفترة (2013- 2016).

و أخيرا قمنا بوضع خاتمة عامة للبحث تحتوى على نتائج البحث ونتائج اختبار الفرضيات واقتراحات وآفاق البحث.

الإهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل، وأنار سبيلنا بنور العلم، ومهد لنا طريق النجاح، أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود وأقرب الناس إلى قلبي، أطال الله في عمرهما أمي وأبي.

إلى رفيق دربي زوجي أنار الله دربه وابنتي الحبيبة شيماء.

إلىأختي الغالية وإخوتي والى كل الزملاء والأصدقاء والأهل والأقارب.

إلى كل أساتذتي ومعلمي و كل من علمني حرفا في هذه الحياة

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي لا يحمد سواه، ولا تصمد الحاجات إلا إليه، الذي من علينا بهذه النعمة وهيئ لنا أسبابها، والذي أمدنا بالعون والتوفيق، فله المن والفضل أولاً وأخيرا، ظاهرا وباطنا.

وأتقدم بصدق الوفاء والعرفانوالتقدير إلى المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور/ دردوري لحسن،على توجيهاته ونصائحه القيمة منذ بداية الإعداد وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاما يزيد

من أجره. كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور/ غقال إلياس، والدكتورة/ ماجدولين أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذه الدراسة. وأيضاً يمتد الشكر إلى عائلتي الغالية التي شجعتني ووقفت إلى جانبي على الدوام، وهنا لا أنسى صديقتي/شفري عفاف، على ما أولته لي من متابعة ودعم مستمر ورحابة صدر لم أعهد لها مثيل.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والثناء لكل من دعمني ووقف معي وشجعني طيلة فترة دراستي وفترة إعداد هذه الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الإيرادات العادية كأحد مصادر الإيرادات العامة في الموازنة،حيث تقوم هذه الدراسة على واقع تحليل تطور مكونات الإيرادات العادية ومدى استقرارها في الجزائر للفترة الممتدة بين 2008-2016، فأهم ما يميز هذه الإيرادات هي الضرائب لثباتها و تكرارها بصفة دورية، فهي ذات حصيلة وفيرة بحيث تمكن الدولة من القيام بسد متطلباتها الإنفاقية وهو الحل الأمثل و الفعال في يد الدولة خلال هذه الفترة للقضاء على عجز الموازنة العامة؛ إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة من الضرائب المباشرة و الضرائب غير لمباشرة في استقرار الإيرادات الجباية الإجمالية العادية أي تحديد فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات ضريبة معينة قد تؤدي إلى الزيادة أو النقصان في استقرار إجمالي إيرادات الجباية العادية. و قد توصلت الدراسة إلى أن كل من إيرادات الضرائب على الدخولو الأرباح تؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية،في حين نجد أن إيراداتالسلع والخدمات وايرادات الحقوق الجمركية تؤديانإلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجبايةالعادية، و اعتماد نتائج هذه الدراسة من أجل الحكم على نجاعة الايرادات العادية و تجاوبها مع متطلبات تمويل الموازنة العامة.

Résumé

Cette étude vise à faire la lumière sur les revenus réguliers comme l'une des sources de recettes publiques dans le budget Cette étude est basée sur l'analyse de l'évolution des composantes des revenus réguliers et de leur stabilité en Algérie pour la période 2008-2016. ils sont le produit assez abondantes pour permettre à l'État de remplir les exigences du pouvoir d'achat et est la solution parfaite et efficace entre les mains de l'état au cours de cette période pour éliminer le déficit budgétaire, en plus de connaître l'ampleur de la contribution de chaque impôt des impôts directs et taxes pour stabiliser directement la

perception des recettes uniquement une esthétique régulière détermine si une augmentation de certaines recettes fiscales peut entraîner une augmentation ou une diminution de la stabilité des recettes fiscales totales. L'étude a révélé que les recettes fiscales d'entrer et de profits conduisent à une plus grande stabilité dans le total des recettes de collecte régulière, alors que nous constatons que les biens et services produits et les revenus des droits de douane mènent à la stabilité des revenus de collecte régulière totaux, et l'adoption des résultats de cette étude Afin de juger de l'efficacité des recettes ordinaires et de leur réponse aux exigences de financement du budget général.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2018

الموضـــوع

دور الإيرادات العادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقـدي و بنكي

إعداد الطـالبة:
دبابش مريم

إشراف الأستـاذ
دردوري لحسن

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الإهداء	.I
الشكر	.II
الملخص باللغة العربية	.III
الملخص باللغة الفرنسية	.IV
فهرس المحتويات	.V
فهرس الجداول	.XI
فهرس الأشكال	.XI
المقدمـــــــــــــة العامـــــــــة	أ
إشكالية البحث.....	أ
فرضيات البحث.....	ب
أهداف البحث.....	ب
أسباب اختيار الموضوع.....	ب
أهمية البحث.....	ت
منهجية الدراسة.....	ت
تحديـد إطـــار البحـث.....	ت
الدراسات السابقة.....	ت
خطـة و هيكـل البحـث.....	ج
الفـصـل الأول: عجز الموازنة العامة	
المبحث الأول: طبيعة الموازنة العامة.....	3
المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة.....	3
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة.....	3
الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة.....	3
الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة.....	4
المطلب الثاني: أهداف و أنواع الموازنة العامة.....	5

الفرع الأول: أهداف الموازنة العامة.....	5
الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة.....	6
المطلب الثالث: القواعد الأساسية و المراحل المختلفة للموازنة العامة.....	8
الفرع الأول: القواعد الأساسية للموازنة العامة.....	8
الفرع الثاني: المراحل المختلفة للموازنة العامة (دورة الموازنة).....	11
المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة.....	13
المطلب الأول: النفقات العامة.....	13
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة.....	13
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة.....	14
المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....	16
الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.....	16
الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة.....	17
المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة.....	18
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.....	18
الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة.....	18
الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة.....	18
المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة.....	20
الفرع الأول: زيادة النفقات العامة.....	20
الفرع الثاني: قلة الإيرادات العامة.....	20
الفرع الثالث: سوء التسيير و الإدارة المالية	21
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: آليات علاج العجز باستخدام الإيرادات العادية	
المبحث الأول: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين).....	26
المطلب الأول: الدومين العام.....	26
المطلب الثاني: الدومين الخاص.....	26
الفرع الأول: الدومين المالي	27
الفرع الثاني: الدومين العقاري.....	27
الفرع الثالث: الدومين التجاري.....	27
المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية.....	27
المطلب الأول: مفهوم الضريبة.....	28

الفرع الأول: تعريف الضريبة...	28
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للضريبة و أهدافها.....	28
المطلب الثاني: الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة.....	30
الفرع الأول: الضرائب المباشرة	30
الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة.....	33
الفرع الثالث: تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الضرائب.....	35
المطلب الثالث: التنظيم الفني للضرائب.....	37
الفرع الأول: الوعاء الضريبي....	37
الفرع الثاني: تقدير المادة الخاضعة للضريبة و تحديد قيمتها.....	37
المبحث الثالث: الإيرادات غير الضريبية.....	39
المطلب الأول: مفهوم الرسوم	40
الفرع الأول: تعريف الرسوم	40
الفرع الثاني: قواعد تقدير الرسوم.....	40
المطلب الثاني: الفرق بين الرسم و الإيرادات الأخرى.....	41
الفرع الأول: الفرق بين الرسم و الضريبة	41
الفرع الثاني: الفرق بين الرسم و الثمن الخاص.....	41
الفرع الثالث: الفرق بين الرسم و الغرامة.....	42
الفرع الرابع: الفرق بين الرسم و الإتاوة.....	42
المطلب الثالث: الغرامات و الإتاوات.....	42
الفرع الأول: الغرامات.....	42
الفرع الثاني: الإتاوات.....	43
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: دور الإيرادات العامة في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2008-2016)	
المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الجزائر.....	47
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر.....	47
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة حسب القانون 17/84.....	47
الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر.....	48
المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة في الجزائر.....	50
الفرع الأول: إعداد الموازنة.....	50

الفرع الثاني: تنفيذ الموازنة.....	51
الفرع الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة.....	51
المطلب الثالث: تبويب الإيرادات في الموازنة العامة في الجزائر.....	52
الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية.....	53
الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية.....	54
المبحث الثاني: تحليل تطور الإيرادات العادية للدولة خلال الفترة (2013/2008).....	54
المطلب الأول: تطور حجم الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2013/2008).....	54
المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات العادية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة(2013/2008)	57
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2013/2008).....	58
المبحث الثالث: تحليل تطور الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2016/2014).....	60
المطلب الأول: تطور حجم الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة (2016/2014).....	60
المطلب الثاني: مساهمة الإيرادات العادية في الموازنة العامة خلال الفترة (2016/2104).....	62
المطلب الثالث: رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2016/2014).....	63
خلاصة الفصل الثالث	64
الخاتمة العامة	
الخلاصة العامة.....	65
نتائج البحث.....	65
اختبار فرضيات البحث.....	66
الاقتراحات.....	67
آفاق الدراسة.....	68
قائمة المراجع	70

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	تطور الإيرادات العادية للموازنة العامة في لجزائر للفترة 2008- 2013	**55**
الجدول رقم (2)	مساهمة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة 2008 - 2013	**57**
الجدول رقم (3)	رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2008- 2013	**59**
الجدول رقم (4)	تطور الإيرادات العادية للموازنة العامة في لجزائر للفترة 2014 -2016	**60**
الجدول رقم (5)	مساهمة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة 2014- 2016	**62**
الجدول رقم (6)	رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2014- 2016	**63**

فهرس الأشكال و المنحنيات

الشكل رقم (1)	تقسيمات النفقات العامة	16
الشكل رقم (2)	الإيرادات العامة	25
المنحنى رقم (3)	تطور الإيرادات العادية للفترة 2008 - 2013	58
المنحنى رقم (4)	تطور الإيرادات العادية للفترة 2014- 2016	62

قائمة المراجع

قائمــة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. البطريق أحمد يونس ، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
2. العناني أحمد حمدي ، "**اقتصاديات المالية العامة وتظهر السوق**"، دار المعرفة، بيروت ،1992.
3. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**"، الدار الجامعية، بيروت، 2000.
4. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
5. العلي عادل فليح، مالية الدولة، دار زهرات للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2008.
6. العلي عادل فليح، طلال محمود كراوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، 1989.
7. المحجوب رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
8. الجنابي طاهر ، علم المالية و التشريع المالي، القاهرة، دار العاتق للكتاب 2007.
9. الوادي محمود حسين، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان 2006.
10. الفار مصطفى، الإدارة المالية العامة، دار أسامه للنشر و التوزيع، الأردن 2008.
11. الفريجات ياسر صالح، المحاسبة في علم الضرائب، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان 2009.
12. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
13. بعلي محمود الصغير،المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.
14. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999.
15. حامد عبد المجيد دراز و آخرون، مبادئ الاقتصاد العام، القسم الثاني، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
16. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
17. حشيش عادل أحمد، أصول الفن المالي في الاقتصاد العام، دار النهضة، لبنان 1974.
18. خياط عدنان حسين و آخرون، اقتصاديات الموازنة العامة، دار الأيام للنشر و التوزيع، الجزء الأول، عمان 2016.
19. سعيد عبد العزيز عثمان و رجب شكري العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.
20. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2008.

21.سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة (رؤى سياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة 2003-2012)، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد قسم الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 81، العدد 6.

22.شهاب مجدي، أصول الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

23.ظاهر محسن عدنان، الموازنات العامة في الدول العربية دراسة مقارنة حول إعداد و إقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتطوير، دون ذكر دار النشر.

24. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للتوزيع، عمان 1999.

25.عمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.

26.عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.

27.عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1972.

28.عبد العزيز محمد المعارك و علي شفيق، أصول و قواعد الموازنة العامة، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، الرياض 2002.

29. عثمان سعيد عبد العزيز، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر 2003.

30.عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، الأردن 2008.

31.عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان 2013.

32.عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق 1997.

33.عباس محمد نصر الله، المالية العامة و الموازنة العامة، منشورات زين الحقوقية و الأدبية، 2015.

34. قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان 2011.

35.لطفي علي، المالية العامة (دراسة تحليلية)، مكتبة عين شمس، مصر 1995.

36.مهدي محفوظ،علم المالية العامة، دون ذكر دار النشر.

37.ميلاد منصور يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس 1994.

38.محرزي عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

II. المجلات و الملتقيات:

1. المومني محمد، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي و طرق علاجه، أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 15، 2014.
2. سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة (رؤى و سياسات معالجته)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 81، العدد 6.
3. زين ريان و بلعايش مياده، تطور السياسات المالية في الجزائر و دورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، 2017.
4. هزرشي طارق و الباز الامين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي و الرهانات المستقبلية، يومي 23-24 فيفري 2011.

III. الرسائل و الأطروحات:

1. الخادم وجيه احمد وجيه، الموازنة العامة في النظام المالي الإسلامي، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن 1996.
2. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1999-2004، مذكرة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كنشور جامعة الجزائر 2006.
3. كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

IV. قوانين و مراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، بدون وزارة قانون رقم 17/84المؤرخ في 08شوال 1440هـ الموافق لـ 07 يوليو1984بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 ، المؤرخة 10يوليو 1984ص 1040المادة رقم 06.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 21/90المؤرخ في 24محرم 1411الموافق لـ 15أوغسطس 1990المتعلق بالمالية العمومية الجريدة الرسمية عدد 35الصادرة بتاريخ 15أوغسطس، 1990، ص 113.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 05/88مؤرخ في 22جمادى الأولى عام 1408الموافق بـ 12يناير 1988يعدل و يتم القانون رقم17/84المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد02الصادرة في 23جمادى الأولى عام 1408هـ الموافق لـ 13يناير1988م
3. المادة 44 من القانون 17/84.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

-BIGAUT Christian, finances publiques droit budgétaire marketing, paris, 1995.

- Paul A. Samuelson, William D Nordhausen, Economique. Seizième Edition, Paris, ECONMICA.

- Jean Yves Capello. Olivier, Edition Hatier dictionnaire, Science Sociales, Paris 2002.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1- أبو وهدان هارون خالد عبد الرحيم، دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية و طرق تفعيليها، مذكرة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية،كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014 من الموقع الالكترونيhttp//scolar.Najah.edu ، تاريخ التصفح 2018/03/24.

2- خالد إبراهيم سيد أحمد، المالية العامة، بحث منشور على الموقع الالكتروني(WWW.KAU.EDU.SA) بتاريخ 2018/05/03، تاريخ التصفح 2018/05/15.

3- ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 13.

4- التقارير السنوية بنك الجزائر للسنوات من 2008 إلى 2016، من الموقع الالكتروني :

www.bank-of-algeria.dz